جامعة بيرزيت
BIRZEIT UNIVERSITY

مركز دراسات التنمية
Center for Development Studies

تعزيز التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي بين الفلسطينيين في الضفة الغربية وفي داخل إسرائيل: بديل عربي «شمالي» للأسرلة

رجا خالدي وقصي السطري

2014

Digitized by Birzeit University Library

292078
c.3

SPC
HF
3760
.K43
2014
BZU

تعزيز التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي بين الفلسطينيين في الضفة الغربية وفي داخل إسرائيل: بديل عربي «شمالي» للأسرلة

إعداد

رجا خالدي وقصي السطري

مكتبة جامعة بيرزيت
69622
BIRZEIT UNIVERSITY LIBRARY
129040

2014

Digitized by Birzeit University Library

حقوق الطبع والنشر محفوظة © مركز دراسات التنمية- جامعة بيرزيت

ISBN : 798-9950-334-25-0

تلفون: 2982021 02 972 +

فاكس: 2982160 02 972 +

ص.ب: 14 بيرزيت

مكتب غزة: تلفاكس 2838884 08 972 +

البريد الالكتروني: cds@birzeit.edu

الموقع الالكتروني: http://home.birzeit.edu/cds

تم انجاز هذا العمل بدعم من مؤسسة روزا لوكسمبورغ

ROSA
LUXEMBURG
STIFTUNG
REGIONAL OFFICE
PALESTINE

Digitized by Birzeit University Library

مركز دراسات التنمية

تأسس المركز في عام 1997 كبرنامج بحثي متخصص في الدراسات التنموية. يهدف المركز الى تعميق مفاهيم التنمية وربطها بسياقها العملي من خلال تقديم أطر نظرية ومفاهيمية تتحرى واقع التنمية في فلسطين. وهذا يشمل دراسة التفاعلات بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للتنمية. فضلاً عن دراسة بنى السلطة والسيطرة القائمة التي تحول دون تحقيق وتنمية مستدامة ارتباطا بالسياق الذي يفرضه الاحتلال عليها. فمنذ الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية عام 1967 فرضت قيود مشددة على حق المجتمع الفلسطيني بالتنمية. يرى مركز دراسات التنمية أن الأكثر تعبيراً عن التنمية في فلسطين هي استراتيجيات الصمود والبقاء، وإنتاج بدائل محلية لبنى القوى المهيمنة وبالإضافة الى ذلك فان المركز يسعى الى توفير إطار مؤسساتي يمكن من خلاله النظر في جميع القضايا ذات الصلة بالتنمية وبحثها ومناقشتها وذلك بهدف توفير التوجيه والمساعدة العلمية لصناع القرار.

يحاول مركز دراسات التنمية من خلال جمعه بين الابحاث الاكاديمية والنشاطات المجتمعية أن يعزز الربط المحكم بين النظرية والممارسة التنموية اذ تشمل أنشطته في هذا المجال الندوات وورش العمل، والمسوح الميدانية والدراسات التقييمية، وتقييم الاحتياجات. فمن ناحية يعمل المركز على عدد من المشاريع البحثية في شتى المجلات التنموية بالتعاون والتنسيق مع مؤسسات محلية ودولية. ومن ناحية أخرى ينفذ المركز عددا آخر من المشاريع المجتمعية التي تهدف الى تمكين الفئات المهمشة ودمجها في عملية التنمية.

Digitized by Birzeit University Library

المحتويات:

1. إعادة ربط أواصر الاقتصاد العربي الفلسطيني 6

2. إعادة تشكيل النسيج الاقتصادي - القنوات الرئيسية للعلاقات الاقتصادية الناشئة 10

3. تقديرات إجمالي التبادلات التجارية والدوافع الكامنة لدى المستهلكين 15

4. البيئة السياساتية والإطار المؤسسي 19

5. أقطاب التبادل التجاري: لمحة مقتضبة عن جنين ونابلس وطوباس وقلقيلية 23

أ. جنين 23

ب. نابلس 25

ج. طوباس 26

د. قلقيلية 28

ه. التجربة المشتركة التي خاضتها المدن الثلاث في التبادلات التجارية مع الفلسطينيين من إسرائيل .. 30

6. ضرورة إعادة تشكيل الروابط الاقتصادية: تعزيز العلاقات الاقتصادية وترسيخ المصالح المشترك 33

7. قائمة المراجع 37

Digitized by Birzeit University Library

مقدمة

شهدت السنوات القليلة الماضية طفرة في المعاملات الاقتصادية الجارية بين الفلسطينيين القاطنين في الضفة الغربية وفي داخل إسرائيل. وتتخطى هذه الطفرة، في دلالاتها، الأهمية اللافتة التي اكتستها هذه العلاقات حتى يومنا هذا. **يستعرض هذا التقرير دراسة أولية لشكل هذه العلاقات المتنامية ونطاقها** وأهميتها، ويركّز بوجه خاص على القوى الدينامية الكامنة في المدن الرئيسية في شمال الضفة الغربية. وتستند هذه الدراسة إلى البيانات المنشورة، وتعرّج على بيانات المسوحات الميدانية التي لم يسبق أن نُشرت في هذا المضمار، كما تضع بين يدي القارئ بيانات مستمدة من المقابلات والزيارات الميدانية التي نظمها المؤلفان لهذه الغاية. وفي الوقت الذي ما تزال فيه الدراسة الوافية للآثار الاقتصادية التي تفرزها هذه التبادلات الاقتصادية والوظيفة التي تؤديها غير ممكنة بعدُ بسبب القيود المفروضة على البيانات والمصادر ذات الصلة، يسعى هذا التقرير إلى التأكيد على أكثر المجالات الواعدة التي تتيح إجراء المزيد من الأبحاث والإجراءات السياساتية التي تستطيع السلطات المحلية والوطنية اتخاذها.

يضع الفصل الأول، من هذا التقرير، المسائل التي يتناولها ضمن السياق الأعم لانقسام الاقتصادين الإقليميين الفلسطينيين المذكورين في ظل الاستيطان الكولونيالي والعلاقات التي باتت تكتسب قدرًا متزايدًا من التعقيد بين المنطقتين محل الدراسة. ويتناول الفصل الثاني الأشكال والقنوات المختلفة التي يسير فيها التبادل التجاري بين الفلسطينيين القاطنين داخل إسرائيل والضفة الغربية ومسار تطورها مع مرور الزمن. ويقدم الفصل الثالث عرضًا يستند إلى مصادر مختلفة لمجمل البيانات التي تبين التقديرات والمؤشرات التي ترصد حجم هذه المعاملات وقيمتها. وبينما يدرس الفصل الرابع السياسة والبيئة المؤسسية التي تنفَّذ فيها التعاملات التجارية، يعرّج الفصل الخامس على أهمية هذه التبادلات ودلالاتها بالنسبة إلى ثلاث مدن تقع في شمال الضفة الغربية، والتي شملها المسح الذي أعددناه في سياق هذا البحث. ويستعرض الفصل الأخير من هذه الدراسة جملة من التوصيات التي تستند إلى المشاورات الميدانية التي أجريناها في هذا الصدد. وترمي هذه التوصيات إلى تطوير التبادل التجاري الفلسطيني-الفلسطيني وتعزيزه على المدين المتوسط والطويل.

Digitized by Birzeit University Library

1. إعادة ربط أواصر الاقتصاد العربي الفلسطيني

طالما شكّل خضوع الاقتصاد الفلسطيني للإملاءات الكولونيالية الإسرائيلية العقبة الكأداء أمام بناء اقتصادي وطني فلسطيني متماسك في الضفة الغربية وقطاع غزة. ففي الوقت الذي بات الانقسام الجغرافي والضعف البنيوي والإعسار المالي وتراجع عمل المؤسسات على مدى السنوات الأخيرة يمثل ملامح بارزة في الأداء الاقتصادي الفلسطيني، فإن الأهمية التي تكتسيها هذه العوامل الداخلية تضمحل إذا ما قارنّاها بالآثار التي تفرزها تدابير الاحتلال الإسرائيلي وتوسعه الاستيطاني ومجمل القيود التي يفرضها على حركة المواطنين الفلسطينيين وتنقلهم. وفضلاً عن ذلك، فمن شأن تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي من النواحي المالية والنقدية والتجارية لكي يتمكن من الوصول إلى دول العالم، والمصالح المشتركة التي تربط قطاعات من رأس المال الصناعي والعقاري والتجاري الفلسطيني بالشركاء الإسرائيليين والدوليين، أن يسهم في ترسيخ الوضع الحالي الذي يَسِم العلاقات الاقتصادية الإسرائيلية-الفلسطينية، التي ما تزال قائمة منذ التوقيع على بروتوكول باريس في العام 1994.

لقد أفرزت هذه التبعية الكلية التي طال أمدها، وما اقترن بها من خضوع السياسات التي تحكم اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة للسياسات التي ترسمها القوة الكولونيالية والتفاوت المتزايد في مستويات النمو بين مختلف المناطق فيهما حسب الوضع الخاص الذي يسم علاقتها مع الاقتصاد الإسرائيلي، متلازمة المركز-المحيط التي تجعل من استقلال الاقتصاد الفلسطيني أمرًا مستحيلًا على مستوييه الكلي أو الجزي[1]. وعوضًا عن ذلك، فنحن ما نزال نشهد «الأسرلة» الكولونيالية المستدامة للاقتصاد والأرض والفضاء في فلسطين، ناهيك عن «أسرلة» المجتمع الفلسطيني والنظام السياسي الفلسطيني، حيث يجد الفلسطينيون أنفسهم مضطرين في العديد من السياقات إلى التعايش مع الإملاءات الاقتصادية والأمنية والسياسية الإسرائيلية والتأقلم معها. ولا تنطوي هذه الإملاءات على الخضوع القسري لتلك السياسات فحسب، بل تشمل أيضًا التعاون ودمج شرائح من المجتمع الفلسطيني ضمن النظام الكولونيالي الذي يمارس سيطرته عليه.

ومما لا شك فيه أن الفلسطينيين أطلقوا عددًا هائلاً من المبادرات المجتمعية التي سعت إلى تعزيز اعتمادهم على أنفسهم على الصعيدين الإنتاجي والاقتصادي منذ اندلاع الانتفاضة الأولى، ومنذ التهديدات السياساتية التي كان مسؤولو السلطة الفلسطينية يطلقونها بين الفينة والأخرى بالانفصال عن الاقتصاد الإسرائيلي. غير أن هذه المبادرات والتهديدات لم تكن متماسكة أو مُحكمة على نحو واف، ولم يتابعها الفلسطينيون بصورة جدية تكفل ارتقاءها إلى إستراتيجيات بديلة تحل محل الزواج الأبدي مع الأسواق الإسرائيلية والوسطاء الإسرائيليين ومسار الاقتصاد الإسرائيلي. ومع استمرار النشاط الاستيطاني الإسرائيلي الذي لم يهدأ له أوار في الضفة الغربية وقطاع غزة، بات تقسيم

Digitized by Birzeit University Library

الإقليم الفلسطيني إلى كانتونات ينطوي على المزيد من الإجراءات التي ترمي إلى تفتيت عرى الاقتصاد بين التجمعات السكانية الفلسطينية، مما يفضي إلى تقويض مفهوم «قدرة الاقتصاد على البقاء والحياة» في دولة عتيدة يُراد لها أن تقام على جزء من أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة. ويفرز هذا الوضع الحاجة إلى اعتماد توجه إقليمي جديد في السياسة الاقتصادية الوطنية الفلسطينية، بحيث تتخطى الاقتصادات التقليدية المرعية في بناء الدولة وتسعى إلى الوقوف في وجه سياسة الهيمنة والإقصاء التي تنتهجها الدولة الإسرائيلية، والتي تؤثر على جميع أبناء الشعب الفلسطيني القابعين تحت سيادتها في هذه المنطقة.

ويحتل العمل على إعادة توجيه مساعي التنمية التي يقودها الفلسطينيون ذات القدر من الضرورة لضمان بقاء المناطق العربية في إسرائيل، التي ما تزال تخضع هي الأخرى وعلى مدى ستين عامًا لإجراءات مماثلة من الاستعمار وانعدام التوازن الهيكلي والفجوات التي تشوب علاقاتها مع الاقتصاد الوطني الإسرائيلي. ولكن مع ارتفاع مستويات المعيشة في أوساط المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل (إلى 5–6 أضعاف أقرانهم في الضفة الغربية وقطاع غزة)[2]، فقد سعوا هؤلاء أيضًا - ولو على المستوى الفردي على الأقل - إلى اكتساب قدر أكبر من الاستقلال الذاتي في قوتهم الاقتصادية في إطار علاقتهم مع النظام السياسي والاقتصادي الإسرائيلي (اليهودي)، الذي يُعتبرون فيه أطرافًا متساوية بالاسم فقط، مع أنه جرى إقصاؤهم منه بصورة فعلية على مدى جيلين كاملين[3].

لم يكن الفصل القسري والمصطنع على امتداد الخط الأخضر، والذي يرسم الحدود في العلاقات القائمة اليوم بين الفلسطينيين في مناطق الجليل/المثلث ونظرائهم في الضفة الغربية موجودًا في الأصل قبل العام 1948. **فقد كانت نابلس بمثابة مركز تجاري وإداري** للبلدات والقرى المحيطة بها، وكانت توفر متنفسًا للمناطق العربية الداخلية البعيدة عن الساحل الفلسطيني، بينما كانت حيفا تشكّل منطقة تجذب العمال من الأرياف وتمثل بوابة تجارية تطل على الغرب. **وعلى الرغم من إزالة العقبات التي كانت مفروضة على الحركة والتبادل التجاري بين الفلسطينيين في إسرائيل وفي الضفة الغربية وقطاع غزة** بعد العام 1967، فقد بقيت هذه العلاقات مقيدة بفعل الآثار التي أفرزها فصلهم وعزلهم عن بعضهم بعضًا في أعقاب النكبة. وقد انطوى هذا الوضع على انتشار نظرة بين الكثير من الفلسطينيين (حتى العقدين السابع والثامن من القرن الماضي على الأقل) بأن نظراءهم الذين آثروا البقاء قد جرت «أسرلتهم»، مما أدى إلى تقويض الفكرة التي كانت تقول بأنهم كانوا يشكلون «جزءًا لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني ولا ينفصم عنه». وفي الواقع، فقد رسّخ إقصاء الفلسطينيين في إسرائيل عن اتفاقيات أوسلو فصل مصير الفلسطينيين عن بعضهم بعضًا. ومن المفارقة أن نرى إعادة التأكيد على بعض العلاقات الاجتماعية والاقتصادية التاريخية التي كانت قائمة بين الفلسطينيين على امتداد الخط الأخضر منذ إبرام تلك الاتفاقيات.

Digitized by Birzeit University Library

جاءت هذه العلاقات، في بادئ أمرها، في صورة رحلات التسوق الجماعية التي كان المواطنون الفلسطينيون في إسرائيل يقومون بها في مدن الضفة الغربية وقطاع غزة وفي صورة السياحة الدينية في مدينة القدس. وفي الوقت الذي تسببت فيه الانتفاضة الثانية والجدار العازل في وأد هذه المرحلة المؤقتة التي عاشها الفلسطينيون في إعادة اكتشاف بعضهم بعضًا، فقد شهدت السنوات القليلة الماضية ظهور علاقات تتسم بقدر أكبر من التعقيد وأخذت أشكالاً جديدة تتناسب مع الظروف التي طرأت فيها تغيرات جذرية على كلا المجتمعين الفلسطينيين. فقد برز تفاعل اتسم بالنشاط، ولا سيما على مدى السنوات الخمس الماضية، بين المستهلكين العرب الإسرائيليين والمتسوقين، الذين يأتون من تجمعاتهم السكانية القريبة في المثلث والجليل، ويجتازون الحدود لزيارة الأسواق التي تقل فيها الأسعار وتمتلئ بالسلع التي تناسبهم في شمال الضفة الغربية. ومع تنامي اهتمام الفلسطينيين القاطنين في إسرائيل بالسياحة في الآونة الأخيرة، فقد انضمت رام الله وبيت لحم إلى أريحا باعتبارهما وجهات يفضلها هؤلاء الفلسطينيون لقضاء عطلات نهاية الأسبوع في الضفة الغربية لغايات الترويح والتجارة. في وسط عربي خالص. وفي المقابل، توفر بعض المناطق الريفية التي تفوق غيرها في فقرها في شمال الضفة الغربية، مثل طوباس، العمال في المواسم الزراعية للقرى العربية التي تقع في الشمال حتى الجليل.

ويشكل هذا التفاعل والنسيج الذي يحيكه أصولاً تنموية تستوجب الدراسة المتأنية في سياق مسار النمو المنفصل عن الاقتصادات الفلسطينية الهامشية. كما يستدعي هذا التفاعل إعداد إطار مفاهيمي أعم، تشكّل نقطة البداية فيه الوحدة الاجتماعية والاقتصادية (في الماضي والحاضر والمستقبل) بين المجتمعات العربية الفلسطينية التي جرى تفسيخ عرى التواصل بينها وتهميشها إلى حد بعيد، بيد أنها نجت من الحملة التي شنّها عليها أحد أكثر الأشكال المتقدمة من الاستيطان الكولونيالي في بيئة سياساتية غلبت عليها النزعة العدوانية وعملت على تحجيم وجودهم، ناهيك عن نكرانه ونفيه.

وقد تستمر الإملاءات السياسية وحركة تصحيحها في رسم معالم الاقتصاد الفلسطيني الافتراضي لدولة بعيدة المنال وحصرها في الضفة الغربية وقطاع غزة. ولكن الوقائع التي تسم الاقتصاد العربي المفتت في فلسطين والتجربة التي خاضها الفلسطينيون في إعادة الارتباط فيما بينهم في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية على الرغم من الحدود والشتات وأوضاعهم المتباينة، تسرد بمجموعها رواية أخرى. وترى هذه الرواية البديلة أن «اقتصادًا فلسطينيًا» ما يزال باقيًا في إقليم فلسطين التاريخية، وأن هذا الإقليم يضم نموذجين اقتصاديين متمايزين عن بعضهما بعضًا. ويفرض «الاقتصاد اليهودي» المعولَم والصناعي والمالي والتكنولوجي الذي تنعم به دولة إسرائيل هيمنته على الغلاف الاقتصادي/الأمني/الكولونيالي الإسرائيلي العام، والذي يصارع «اقتصاد عربي» منهك البقاء فيه (حيث تقل نسبة مساهمة هذا الاتحاد الاقتصادي العربي–اليهودي عن 12% من الناتج القومي الإجمالي)[3].

Digitized by Birzeit University Library

وقد توقف مسار التطور الذي شهده الاقتصاد العربي بفعل النشاط الكولونيالي الذي نفذته الحركة الصهيونية قبل العام 1948 وبفعل العوامل الجيو-سياسية التي برزت منذ ذلك الحين. وبالنسبة إلى الفلسطينيين، لم تفتأ الإجراءات الاعتيادية التي ينطوي عليها التحول الهيكلي الاقتصادي عالقة في شبكة المصالح المرتبطة باستمرار إجراءات بناء الدولة الإسرائيلية وتنفيذ مشروعها الاستعماري. ويتألف «اقتصاد فلسطين» اليوم من مناطق عربية رئيسية متباينة ومن بقايا الاقتصاد الأصلاني الذي كانت فلسطين تنعم به، والذي قاوم- بالوسائل القانونية أو الديموغرافية أو السياسية- المنطق الإقصائي الذي تتبناه الهيمنة الكولونيالية على الرغم من استنزافه أو ركوده. وتشكل هذه المناطق، إذا ما أعدنا ربطها في مخيلتنا، الاقتصاد الفلسطيني—الذي يتألف من خمسة اقتصادات على الأقل تقع ضمن «جيوب» متمايزة ومتفرقة وتمتد من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب في المنطقة التي تخضع لسيادة إسرائيل:

أ. الضفة الغربية (1): رام الله والمناطق المحيطة بها- النموذج النيوليبرالي الذي تعتمده السلطة الفلسطينية على أرض الواقع[4].

ب. بقية مناطق الضفة الغربية - أشكال متفاوتة للاقتصاد الأساسي للسلطة الفلسطينية أو استثناءات عليه:

1. الضفة الغربية (2): الخليل، وهي المركز الصناعي والتجاري الذي يزخر بالنشاط في الضفة الغربية.
2. الضفة الغربية (3): المنطقة (ج)، وهي العمق الإستراتيجي للاقتصاد الفلسطيني والتي تكفل تحريره من قيوده.
3. الضفة الغربية (4): نابلس والشمال، حيث تتصل بالشرق العربي والجليل.

ت. القدس الشرقية: الضم والعزل والتفتيت.

ث. قطاع غزة: التدهور والإفقار ووأد النيوليبرالية الإسلامية.

ج. الاقتصاد الإقليمي العربي في إسرائيل.

وتتخذ كل منطقة من هذه المناطق مسارها في تبعيتها لاقتصاد المركز الميتروبوليتاني الإسرائيلي، وذلك بعد أن فقدت وعلى حين غرة التواصل التاريخي الذي كان من شأنه أن يُبقي عليها مجتمعة معًا في سيناريو مزدوج. وتُعتبر كل منطقة من المناطق المذكورة خارجة عن المركز الإسرائيلي اليهودي على الرغم من الفائدة التي تعود بها على استخراج الموارد الصهيونية على مختلف المستويات. كما

Digitized by Birzeit University Library

أن كل منطقة منها بعيدة أيضًا عن مراكز الاقتصادات الإقليمية والعالمية، وتُعتبر رهينة للاقتصاد الإسرائيلي اليهودي في التجارة الخارجية والوصول إلى الأسواق المالية وغيرها. وتُعدّ كل منطقة بعيدة عن المنطقة الأخرى في معظم جوانبها، حيث جرى تقطيع أوصالها قسرًا في العام 1948، وفتح الواحدة منها على الأخرى منذ العام 1967، وتوحيدها بصورة رسمية في العام 1994، ثم جرى عزلها عن بعضها بصورة وقحة منذ العام 2001 وإعادة ربطها معًا على نحو مجتزأ خلال السنوات القليلة الماضية في ظل ظروف مشددة.

هذا هو الواقع الذي يشهد «غياب النظام» الاقتصادي الفلسطيني في فلسطين اليوم، وذلك على الخارطة وفي العالم الواقعي. فليس في وسع السياسة التي عفا عليها الزمن والأيديولوجيا الاقتصادية الفاشلة أن تعود بالفائدة على إعداد إستراتيجية ناجعة لتنمية اقتصاد عربي في فلسطين. وإذا كان لمثل هذه التنمية أن تبصر النور، فيجب أن تضرب جذورها في محيطها بحيث تدمجه في هيئة جديدة تتناسب مع الديموغرافيا والجغرافيا والسياسية التي تسم المرحلة الراهنة للمواجهة التي يخوضها الشعب الفلسطيني ضد الاستيطان الكولونيالي.

2. إعادة تشكيل النسيج الاقتصادي - القنوات الرئيسية للعلاقات الاقتصادية الناشئة

بالنظر إلى القيود المفروضة على الحركة والتنقل، والتي تحد من قدرة الفلسطينيين على دخول إسرائيل من الضفة الغربية وقطاع غزة، تبقى معظم التدفقات الاقتصادية تسير في اتجاه واحد، حيث يشتري الفلسطينيون من إسرائيل السلع والخدمات من الضفة الغربية، بما فيها القدس. ولذلك، فقد لا تُعتبر هذه العلاقات حيوية بالنسبة إلى الفلسطينيين في إسرائيل، طالما كانوا يعملون على تعزيز العلاقات الاجتماعية الفلسطينية-الفلسطينية وشد أواصرها، ويوفرون بديلًا عن الاندماج مع اليهود الإسرائيليين ويساعدون على ضبط موازنات أسرهم. وبينما تبدو الدوافع التي تقف وراء هذا القدر المتنامي من التبادلات التجارية ترتبط بعوامل اقتصادية (التكلفة) في معظمها، فهناك وعلى ذات القدر من الأهمية الأسس الثقافية والدينية والاجتماعية والسياسية التي تشكل قاعدة متينة تدفع الفلسطينيين إلى إعادة الارتباط فيما بينهم ضمن منطقة فلسطين التاريخية على الأقل، وحيثما كان ذلك ممكنًا. ومع ذلك، يشكل هؤلاء المستهلكون سوقًا مهمًا لمناطق معينة في شمال الضفة الغربية (المناطق التي تقع بالقرب من الجليل والمثلث) وجنوب الضفة الغربية (المناطق القريبة من غزة والنقب)، ناهيك عن البلدة القديمة في مدينة القدس. وبالنظر إلى نطاق التبادل الذي يشهد توسعًا متزايدًا ويغطي جملة من القطاعات الإنتاجية وقطاعات الخدمات في الضفة الغربية وقطاع غزة، فهذا السوق ما يزال غير مستغل، وهو يتسم بالعفوية في جانب لا يستهان به ويفتقر إلى التنظيم المطلوب، وإن كان ذلك من وجهة نظر تجارية صرفة.

Digitized by Birzeit University Library

وربما يُعتبر قطاع الفنادق والسياحة والمطاعم هو القطاع الذي يستحوذ على نصيب الأسد من الطلب في أوساط المستهلكين الفلسطينيين من إسرائيل، وهو قطاع يدر الأرباح الوفيرة، مما يشجع على توسيعه والاستثمار والتجارة فيه. ويأتي الاستهلاك في هذا القطاع في صورة رحلات يومية، يُمضي فيها الفلسطينيون من إسرائيل اليوم في التجول أو التسوق أو تناول وجبات الطعام في المطاعم والجلوس في المقاهي وقضاء اليوم في المتنزهات الترويحية العامة أو الخاصة، كما هو الحال في قرية حداد السياحية بالقرب من جنين. ومع ذلك، تنزل فئة أخرى من السياح الفلسطينيين القادمين من إسرائيل في فنادق الضفة الغربية (ولا سيما في رام الله وأريحا وبيت لحم)، وعادةً ما يمضي هؤلاء عدة ليالٍ في هذه الفنادق إذا سمحت لهم عطلهم بذلك. ويتخذ هؤلاء السياح من هذه الفنادق قاعدة ينطلقون منها لاستكشاف المعالم والأسواق المحلية في المدن التي تقع فيها. ومن جانب آخر، يزور أبناء الضفة الغربية المدن العربية في إسرائيل ويتجولون فيها عندما يحصلون على التصاريح الإسرائيلية التي تيسر لهم ذلك (والتي نادرًا ما تصدرها السلطات الإسرائيلية لهم). غير أن توافد الزوار على هذه الوجهة متدنٍ نسبيًا، ويخضع لقيود جمة ولا يستهدف مشاريع الأعمال أو الأسواق العربية الفلسطينية دائمًا (باستثناء الزوار الذين يقصدون المدن التي تتركز فيها كثافة سكانية من العرب، مثل عكا والناصرة وحيفا ويافا).

وتنطوي الأموال التي ينفقها الفلسطينيون القادمون من إسرائيل في قطاع تجارة التجزئة في الضفة الغربية، ولا سيما في مراكزها الحضرية، على قدرٍ أكبر من التعقيد والآثار الاقتصادية المحتملة.

وتأتي هذه النفقات في ثلاث صور:

- مشتريات العائلات أو المشتريات بالكميات من المنتجات الغذائية الطازجة أو المصنّعة، والأحذية، والملابس والأقمشة والجلود، والأثاث وغيرها من المستلزمات المنزلية من الأسواق في أيام السبت أو في نهاية الأسبوع في مراكز جنين ونابلس وبرطعة وطولكرم وقلقيلية، بشكل أسبوعي أو شهري.
- «رحلات التسوق» الفردية والجماعية والجولات الترويحية في الأسواق الراقية في رام الله وبيت لحم، وفي أسواق الخليل المتميزة والعامرة بالبضائع (والتي تبعد في مسافتها عن التجمعات السكانية العربية في شمال إسرائيل ووسطها)، وفي الأسواق الجذابة من الناحية الدينية في البلدة القديمة في القدس (التي تشهد الزيارات الجماعية للزوار الذين يقصدون الأماكن الدينية).
- مشتريات الجملة من المنتجات الزراعية التي تُزرع في شمال الضفة الغربية وتسويقها في الجليل والمناطق الشمالية من إسرائيل في مواسمها.

Digitized by Birzeit University Library

وتشتمل 'صادرات' أخرى من الضفة الغربية إلى الأسواق العربية في إسرائيل على الأغذية والأثاث والصناعات المعدنية ومنتجات الحجر والرخام محلية الصنع، والتي يجري تسويقها بصورة رئيسية من خلال رجال الأعمال الفلسطينيين في إسرائيل. وفيما يتصل بقطاع الخدمات، دأبت بعض البلدات والضواحي التي تقع على امتداد الحدود بين الضفة الغربية وإسرائيل، وعلى مدى سنوات عديدة، على توفير خدمات تصليح السيارات للفلسطينيين من إسرائيل، وذلك على الرغم من القيود الأمنية والقانونية التي تفرضها السلطات الإسرائيلية على الاستفادة من هذه الخدمات. وبالنظر إلى الطابع غير الرسمي (وغير المشروع) الذي يلف هذه المعاملات، فليس هناك سوى النزر من الأدلة حول حجمها، غير أنه يُنظر إليها في عمومها على أنها تعود بالربح الوفير على كلا الطرفين.

ويجد المرء جملة من الشواهد الحديثة على النشاط التجاري في قطاع الخدمات، والتي تمثل مؤشرًا على ارتفاء مستويات المعيشة ورأس المال البشري على كلا الجانبين في قطاع الخدمات المهنية، ولا سيما خدمات الرعاية الصحية، حيث يُقبل الفلسطينيون من إسرائيل وبوتيرة متزايدة على الضفة الغربية للاستفادة من علاج الأسنان وتقويمها، وهي خدمات لا يغطيها التأمين الصحي والاجتماعي الإسرائيلي. ومن القطاعات الجديدة الواعدة التي تتساوى في أهميتها مع هذا القطاع، قطاع الخدمات التعليمية التي توفرها الضفة الغربية للطلبة الفلسطينيين في سن التعليم الجامعي، ممن ينتسبون للدراسة في الجامعات الفلسطينية، ولا سيما أولئك الذين يأتون من الجليل للدراسة في الجامعة العربية الأمريكية في جنين. وفي الواقع، ينبئ هذا المجال الجديد من إعادة الارتباط بين الفلسطينيين عن قصة لا تخفى أهميتها. فمن بين ما يزيد على 7,000 طالب منتظم في هذه الجامعة، فقد شهد عدد الطلبة الفلسطينيين القادمين من إسرائيل زيادة تُقدَّر بـ**10% في سنة واحدة، حيث ارتفع هذا** العدد من 2,700 طالب إلى 3,000 طالب بحلول العام 2014[5].

ومنذ العام 1948، تُعدّ هذه هي المرة الأولى التي يُقبل فيها الفلسطينيون من إسرائيل، ممن تلقوا التعليم في المدارس الثانوية الإسرائيلية ولم يحصّلوا النتائج الكافية التي تمكّنهم من الالتحاق بنظام التعليم في إسرائيل، على التعليم الجامعي بصورة جماعية في بيئة اجتماعية-ثقافية عربية برمتها، مع العلم أن عددًا ليس بالقليل منهم من الفتيات. فعلى مدى ستين عامًا، لم يرتقِ الفلسطينيون في إسرائيل على سلم المهن إلا بصورة تدريجية، حيث يواجهون الكثير من العقبات التي تحول دون حصولهم على الوظائف في قطاع الخدمات العامة والقطاع الخاص الذي يحتكره اليهود. ولكن يبدو أن التغييرات التي طرأت على الاقتصاد الإسرائيلي والطلب على العمالة باتت تفتح آفاقًا جديدة لتوظيف الشباب من أبناء الفلسطينيين في إسرائيل في نطاق وظائف الخدمات الفنية والإدارية التي تتطلب قدرًا متدنيًا من المهارات في القطاعين العام والخاص. فعلى سبيل المثال، يشكّل العرب أغلبية العمال في الأسواق المركزية (السوبرماركت)، وإصلاح المنازل، ومراكز بيع المعدات ومحطات الوقود في المدن الرئيسية شمالي إسرائيل. وفي المقابل، يعمل عدد متزايد من الممرضين والفنيين والمعالجين وأفراد الطواقم

Digitized by Birzeit University Library

الطبية في المستشفيات والمراكز الطبية الإسرائيلية. ومع السياسة الحكومية التي تستهدف رفع حصة الوسط العربي من وظائف القطاع العام من مستواها الذي لم يزد على 5 % في تاريخه إلى 10 % على مدى السنوات المقبلة، فمن المؤكد أن الآثار التي تفرزها هذه الوظائف الجديدة في قطاع الخدمات العامة، والتي يتقلدها فلسطينيون يتمتعون بقدر وافٍ من التدريب والتأهيل، ستمتد لتشمل في نطاقها جميع قطاعات الاقتصاد العربي في إسرائيل. كما امتدت هذه الآثار إلى اقتصاد الضفة الغربية الآن من خلال ما نراه من توسيع الجامعة العربية الأمريكية.

ويسعى هؤلاء الطلبة إلى نيل الدرجة الجامعية الأولى في مجموعة من العلوم التطبيقية والاجتماعية التي تتيح لهم دخول سوق العمل داخل قراهم وخارجها، والحصول على المؤهلات التي كان يتعين عليهم في السابق اكتسابها من الجامعات في أوروبا الشرقية والجنوبية، أو حتى في الأردن الذي كان يستقطب طلبة الجامعات من الجليل على مدى سنوات عديدة. ويسكن الطلبة خلال مرحلة دراستهم التي تمتد لعدة سنوات في سكنات تتسم بالأمان وانخفاض تكلفتها بالقرب من جنين، ويقيمون الصداقات مع زملائهم من الطلبة الفلسطينيين من سكان المنطقة ويختلطون بهم ويشاركونهم مناسباتهم الاجتماعية. وقد قطع هذا التفاعل والاندماج شوطًا بعيدًا أفضى برئيس الجامعة العربية الأمريكية إلى التأكيد على «أننا نحن الفلسطينيون في شمال الضفة الغربية والفلسطينيون من الجليل أضحينا شعبًا واحدًا.» حتى أن المرء يستطيع القول أن الجامعة العربية الأمريكية قد أصبحت تسمى «الجامعة العربية الجليلية»[6].

وتبرز أشكال أخرى من التفاعل بين الفلسطينيين في قطاعات الخدمات الأخرى، كقطاع الخدمات المالية والقانونية والمحاسبة، حيث يملك بعض الفلسطينيين من إسرائيل حسابات في بنوك فلسطينية بالضفة الغربية لأغراض تجارية في معظمها. وفي المقابل، يقدم المحامون والمحاسبون الفلسطينيون من إسرائيل مجموعة من الخدمات لزبائنهم من الضفة الغربية لإنجاز معاملاتهم الشخصية والتجارية وغيرها من المعاملات. وفي الوقت الذي يعمل فيه عدد لا يحصى من الخبراء الفلسطينيين من إسرائيل في رام الله وفي غيرها من المدن ويقطنون فيها (حيث يقدمون الخدمات في المجالات القانونية وفي الدعاية والإعلام والمحاسبة وتيسير التجارة وغيرها من الخدمات المهنية)، فهم في واقع الأمر يضيفون القيمة إلى القطاع الإنتاجي وقطاع الخدمات في الضفة الغربية من خلال الشركات والمؤسسات التي يعملون لديها.

وفي الوقت نفسه، يعتمد المزارعون الفلسطينيون في إسرائيل على المئات، إن لم نقل الآلاف، من العمال الزراعيين (غير القانونيين في معظمهم) من الضفة الغربية والأغوار، ممن يهاجرون في المواسم الزراعية للعمل في حقول الجليل والمثلث (خلال موسم قطف الزيتون وقطف ثمار الخيار وغيرها من

Digitized by Birzeit University Library

المحاصيل النقدية ذات العمالة الكثيفة). ويتقاضى هؤلاء العمال أجورًا تقل بكثير عن عمال المزارع المحليين، غير أن هذه الأجور تظل أفضل بشوط بعيد من تلك السائدة في الضفة الغربية.

ومن جهة أخرى، تجد مجموعة من المنتجات الغذائية العربية المصنّعة في إسرائيل (من قبيل لبنة طمرة، وطحينة الهلال وأرز شقحة) طريقها إلى رفوف المحلات التجارية في أسواق الضفة الغربية والقدس. وقد تزايدت وتيرة توريد هذه السلع منذ إطلاق حملة مقاطعة البضائع الإسرائيلية التي دفعت الفلسطينيين إلى البحث عن بدائل مقبولة عنها (مع العلم أن هذه الحملة لا تمس المنتجات العربية المورَّدة من إسرائيل) وفضلًا عن ذلك، فما يزال عدد من مشاريع الأعمال يستثمر في الضفة الغربية منذ العام 2010[7]، حيث:

- افتتح أحد المحلات الشهيرة بصناعة الحلويات الشرقية فرعًا له في رام الله.
- وافتتح مصنع لصناعة الأبواب المعدنية في سخنين فرعين له في جنين ورام الله.
- وأسس مستثمر من الناصرة مصنعًا للمشروبات الكحولية في بيت لحم.
- وأطلقت شركة للأعمال الكهربائية مشروعًا مشتركًا مع شركة تعمل في نفس مجالها في رام الله.
- وافتتح مصنع للطحينة والحلاوة في أم الفحم فروعًا له في جنين ونابلس ورام الله.
- وأنشأت محلات لبيع الألبسة الفاخرة من الجليل نقاط اتصال تجارية لها في رام الله وبيت لحم ونابلس.
- وأنشأ مصنع للجبس في سخنين مصنعًا موازيًا له في رام الله.

وفي الوقت نفسه، فمع شروع الفلسطينيين في إسرائيل إلى الانتقال للعمل إلى مهن أخرى، كعمال النقل الذين يعملون لحسابهم الخاص (سائقي الشاحنات التجارية والباصات العمومية)، فقد بات هؤلاء يملكون ميزة خاصة تمكّنهم من تقديم خدمات النقل للشاحنين والركاب الفلسطينيين الذين يعبرون من الضفة الغربية إلى إسرائيل وإلى موانئها البحرية. وصار هؤلاء العمال يشكلون حلقة أساسية لا يُستغنى عنها في السلسلة العامة للتجارة الفلسطينية-الإسرائيلية في قطاع الخدمات. وعلاوةً على ذلك، تقدم المكاتب التي تنظم الرحلات السياحية والمشتغلون فيها في الناصرة بعض خدمات نقل السياح الذين يدخلون إلى الضفة الغربية عبر إسرائيل. وفي نشاط جديد آخر من النشاطات الاقتصادية، وهو قطاع العقارات على وجه التحديد، يعمل بعض الفلسطينيين من إسرائيل على شراء شقق أو حتى أراضٍ في الضفة الغربية، بما فيها مدينة روابي، وهي ضاحية سكنية جديدة في رام الله. وفي الواقع، ينبغي استيفاء شروط خاصة من أجل تحاشي صفقات شراء الأراضي التي يعتريها التزوير

Digitized by Birzeit University Library

والتي تُعقد بالنيابة عن اليهود الإسرائيليين. وعلى وجه الخصوص، ينبغي الحصول على «مسح أمني» **من السلطة الفلسطينية في كل صفقة من صفقات شراء العقارات**. غير أن هذا الأمر لم يثر اهتمام الفلسطينيين الذين يفوقون غيرهم بثرائهم في إسرائيل في امتلاك منازل أخرى بالقرب من رام الله.

وفضلًا عن هذه العلاقات التي تشهد قدرًا من التنوع والدينامية بين الفلسطينيين في إسرائيل والمدن الرئيسية في شمال الضفة الغربية ووسطها، فقد باتت مناطق أخرى، ولا سيما بيت لحم والقدس، تجذب أعدادًا معتبرة من الزوار الذين يؤمون الأماكن الدينية. وفي الواقع، فما تزال الحركة الإسلامية في الداخل تنظم، وعلى مدى سنوات عديدة، رحلات أسبوعية بالحافلات التي تنقل المواطنين من القرى والمدن في المثلث والجليل إلى القدس للصلاة في رحاب المسجد الأقصى. ويقضي هؤلاء الزوار يوم زيارتهم بين أروقة أسواق البلدة القديمة بعد أداء صلاة الجمعة، بحيث يشكلون دفعة منتظمة يمكن الاعتماد عليها في بث الحياة في أسواق القدس العتيقة، ناهيك عما يوفرونه من التضامن وتوثيق عرى العلاقات الاجتماعية التي تستند إلى القيم المشتركة بينهم وبين أقرانهم في القدس. كما يزور المسيحيون الفلسطينيون من جميع أرجاء البلاد بيت لحم في المناسبات الدينية وفي مواسم العطلات الأخرى، حيث يهيئون مقومًا آخر من مقومات الطلب والتعاون الاقتصادي الذي يتخطى الحدود والحواجز العسكرية. وفي المقابل، تمثل مدينة الخليل نقطة جذب للمتسوقين وطلبة الجامعات العرب من التجمعات السكانية القريبة منها في النقب. وتوفر أسواق المدينة التي تتميز بغناها وبالحياة التجارية فيها العديد من الخيارات أمام المستهلكين الذين يحركهم الفضول وتدفعهم مطالبهم المتكاثرة للشراء. ويقتضي توافد هذه الأعداد من الزوار إلى القدس والخليل إجراء بحث مركّز ومستفيض، لم يكن من الممكن إيراده في ثنايا هذا التقرير.

3. تقديرات إجمالي التبادلات التجارية والدوافع الكامنة لدى المستهلكين

تتمثل العقبة الرئيسية التي تواجه البحث في هذا الموضوع في غياب سلسلة من الإحصاءات الرسمية المنشورة حول أي من طرفي العلاقة على مستواها الكلي أو الجزئي، والتي يمكن أن تأخذ بيدنا في الوقوف على حجم المعاملات الجارية والخروج بتحليل أفضل للآثار التي تخلّفها على مستوى القطاعات والمناطق المعنية وعلى الاقتصاد بصفة عامة. وفي الوقت الذي لا تورد فيه الإحصائيات الرسمية الفلسطينية في قطاع السياحة نسبة النزلاء في الفنادق حسب جنسياتهم، بمن فيهم «الإسرائيليين» الذين يُعتبرون مواطنين فلسطينيين في إسرائيل، فلا تعكس هذه البيانات سوى صورة جزئية عن قطاع واحدة دون غيره. وعلى هذا المنوال، تصدر الشرطة السياحية الفلسطينية إحصائيات ترصد أعداد «الزيارات» التي يقوم بها السياح في كل محافظة من محافظات الضفة الغربية حسب جنسياتهم. غير أن الطريقة التي تُجمع فيها هذه البيانات تشتمل على تعداد السياح من نقاط متعددة، كما تنطوي في

Digitized by Birzeit University Library

جانب منها على عدّ مزدوج للزيارة الواحدة من مواقع مراقبة مختلفة في المدينة نفسها. وبخلاف ذلك، لا تتوفر بيانات ذات تسلسل زمني من شأنها أن تساعدنا في دراسة هذه المعاملات التجارية وغيرها. وبينما تأتي البلديات أو الغرف التجارية المحلية في بعض المدن الواقعة في شمال الضفة الغربية على ذكر تدفقات الزوار، فلا تُجمع المعلومات الكمية بأي طريقة منتظمة.

ومع ذلك، فقد استفادت هذه الدراسة من الميزة التي حظي بها مؤلفاها بالاطلاع على النتائج غير المنشورة التي خلص إليها مسح ميداني أجراه المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار) في العام 2013، وذلك في سياق سعيهما إلى تحديد القيمة الإجمالية التي تضيفها النفقات التي يضخها الفلسطينيون من إسرائيل في الضفة الغربية. وتغطي نتائج المسح المذكور معظم القطاعات التي تطرقنا إليها فيما تقدم من هذه الورقة[8]. وقد شمل هذا المسح، الذي أُجري عبر الهاتف، عينة تمثيلية إحصائية تألفت من **523** أسرة فلسطينية تقطن في التجمعات السكانية في شمال إسرائيل ووسطها، بهدف تقدير القيمة التي يضيفها إجمالي التدفقات في مجالات محددة من الإنفاق وأهميتها في الإنفاق العام للأسر الفلسطينية وسلوك المستهلك في إسرائيل، بالإضافة إلى رصد العقبات التي تقف في طريق توسيع هذه التبادلات التجارية من الناحيتين الحقيقية والمتوقعة. **وعلى الرغم من هامش الخطأ المحتمل للمقابلات التي تُعقد عبر الهاتف** في دراسة مثل هذه القضايا، فإن هذا المصدر يقدم الصورة الكمية الوحيدة المتوفرة حول التحليل الأساسي الذي نُجريه في هذه الورقة. ونحن نستعرض النتائج هنا بغية الارتقاء بفهمنا للقوى الدينامية التي ينطوي عليها توافد الزوار إلى الضفة الغربية، حتى في الوقت الذي لا تشكل فيه الدقة الإحصائية موطن قلق رئيسي لدينا في هذا الشأن.

وحسب المسح الذي نفذه مركز «مدار»، تقدَّر القيمة الإجمالية الحالية لمشتريات الأسر الفلسطينية في إسرائيل من السلع والخدمات من أسواق الضفة الغربية ومزودي الخدمات فيها بنحو 1,1 مليار شيكل سنويًا (أي ما يربو على **300 مليون دولار أمريكي**). **ومن مجمل إنفاق جميع الأسر الفلسطينية في إسرائيل على السلع الرئيسية في سلة المستهلك (الأغذية والملابس ومواد التنظيف ومستحضرات التجميل) والتي تقترب من 14 مليار شيكل، يقدر المسح بأن تلك الأسر تنفق ما يقارب 900 مليون شيكل** منها في الضفة الغربية، بالإضافة إلى ما يقدَّر بـ40 مليون شيكل تنفقها هذه الأسر على السلع الاستهلاكية المعمرة (الأثاث والأجهزة الكهربائية). وفضلًا عن ذلك، يقدر المسح المذكور بأن الأسر الفلسطينية في إسرائيل تنفق نحو 49 مليون شيكل على المطاعم و24 مليون شيكل على الفنادق والمنتجعات. ويمكن إضافة مبلغ يقدَّر بـ89 مليون شيكل ينفقه فلسطينيو الداخل على التعليم الجامعي في الضفة الغربية إلى هذه المبالغ، وذلك من جملة ما يقرب من 160 مليون شيكل ينفقونها على الخدمات الرئيسية التي يشملها هذا القطاع.

Digitized by Birzeit University Library

وفي الوقت الذي يبدو فيه أن هذه التقديرات تُعتبر محافظة لكونها تغطي أكثر الجوانب البارزة في التبادلات التجارية، فإن مصادر أخرى تعززها وتؤيدها، بما فيها تقرير أصدرته السلطات الإسرائيلية وتقول فيه بأن إنفاق المستهلكين الفلسطينيين من إسرائيل في الضفة الغربية بلغ 800 مليون شيكل خلال العام 2010[9]. ويمثل التقدير الذي خرج به المسح الذي أجراه مركز «مدار» حول إجمالي النفقات التي تبلغ 1,1 مليار شيكل مؤشرًا معقولًا على النمو الثابت في تلك التبادلات خلال الفترة الواقعة بين العامين 2010 و2013. ولذلك، وبينما تمثل هذه التبادلات التجارية حصة صغيرة نسبيًا من إجمالي «الصادرات» الفلسطينية إلى إسرائيل، فمن المرجح أن البيانات الرسمية لا ترصد هذه الحصة لغايات تأشيرية. وبناءً على ذلك، ينبغي النظر إلى هذه التبادلات على أنها مضافة إلى تلك النسبة التي ترصدها الإحصائيات التي ينشرها الطرفان. ومع ذلك، يعادل التقدير (البالغ 310 مليون دولار) لمبيعات السلع والخدمات (الصادرات) التي يشتريها الفلسطينيون من إسرائيل، والتي لم يجر تسجيلها، ما يقرب من نصف الصادرات الفلسطينية المسجلة إلى إسرائيل.

وتتجسد أهمية هذه التقديرات الإجمالية في فائض التراكمات النقدية بالشيكل الإسرائيلي في النظام المصرفي الفلسطيني، والتي زادت على مليار شيكل في منتصف العام 2014 حسب التصريحات التي أعلنها محافظ سلطة النقد الفلسطينية[10]. وقد عمل بنك إسرائيل على تأخير تحويل هذا الفائض النقدي في حسابات البنوك الفلسطينية إلى العملة الصعبة لفترة من الوقت (وذلك وفقًا لما ينص عليه بروتوكول باريس حول العلاقات الاقتصادية الإسرائيلية-الفلسطينية) لأنه لم يكن من الممكن رصد هذا المبلغ من خلال الإحصائيات الرسمية الصادرة بشأن التبادلات التجارية والعمالة أو البيانات البنكية. ويعترف المسؤولون المعنيون، وبصورة غير رسمية، بأن هذا المبلغ المتراكم قد يعكس الآثار التي يفرزها بعض النشاطات غير المشروعة (من قبيل التهريب وغسيل الأموال في الضفة الغربية وخارجها، بالإضافة إلى المعاملات غير المسجلة بين القدس الشرقية والضفة الغربية). ولكن يُنظر إلى جل هذا المبلغ باعتباره شكلًا من أشكال المشتريات النقدية التي تنفقها الأسر الفلسطينية من إسرائيل – أي كنوع من ميزان المدفوعات الفلسطيني-الفلسطيني الصافي في تلك الفترة (وهو بالتأكيد يصب في مصلحة الضفة الغربية). وفي الواقع، يُبرز هذا الجانب قوة دينامية تجارية تثير جانبًا كبيرًا من الاهتمام في العلاقة الاقتصادية الإسرائيلية-الفلسطينية. ولا تشكل هذه القوة الدينامية، التي لم يسبق لأحد أن لاحظها بل وجرى التقليل من شأنها، مجرد إنجاز حققته قوة اقتصادية عفوية نشأت من العدم، وغالبًا ما جرى تجاهلها.

كما تشير النتائج التي خلص إليها المسح إلى أن ما يقرب من 30 % من الأسر الفلسطينية في إسرائيل زارت الضفة الغربية خلال الشهر الذي أُجري فيه. فقد زار ما نسبته 27 % من مجموع الأسر الفلسطينية في إسرائيل الضفة الغربية مرة واحدة على الأقل في الشهر للتسوق فيها، حيث يبلغ

Digitized by Birzeit University Library

متوسط حجم الإنفاق 813 شيكلًا في السنة لكل أسرة. وكان ما يقارب 15 % من إجمالي إنفاق الأسر المذكورة على الملابس و5 % من إجمالي إنفاقها على المنتجات الغذائية في الضفة الغربية. وحسب التقديرات التي خرج بها المسح المذكور، فقد زار ما نسبته 14 % من الأسر الفلسطينية الضفة الغربية لغايات السياحة والترويح، وأنفقت كل أسرة 1,300 شيكل في المتوسط في السنة خلال هذه الزيارات. وتشير التقديرات المحافظة إلى أن متوسط ما ينفقه الطلبة في جامعات الضفة الغربية يبلغ **3,300 شيكل (على مدى السنة الأكاديمية التي تمتد من تسعة إلى عشرة أشهر). ويفيد ما يربو على 12% من مجموع الأسر الفلسطينية من إسرائيل بأنهم استفادوا من خدمات تصليح السيارات في كراجات الضفة الغربية.** وفي المقابل، صرح ما نسبته 38 % من المستطلعة آرائهم بأنهم زاروا مطاعم الضفة الغربية مرة واحدة على الأقل في السنة، حيث أنفق كل واحد منهم 177 شيكلًا في المتوسط على الوجبة الواحدة.

وتشير البيانات الإجمالية التي نشرتها وزارة السياحة الفلسطينية إلى أن عدد الليالي التي قضاها الفلسطينيون من إسرائيل في الفنادق ارتفعت إلى 105,555 ليلة فندقية في العام 2013، أو ما نسبته 11 % من المعدلات السنوية لشغل الغرف الفندقية في الفنادق الفلسطينية، وذلك بالمقارنة مع 93,177 ليلة فندقية سجلها العام 2012[11]. وعلى الرغم من أن هذه البيانات لا تُفصح عن عدد النزلاء في الفنادق، فقد لا يقل هذا العدد عن 20,000–25,000 ليلة قضتها الأسر أو الأزواج على مدار السنة على أساس افتراض متوسط حجم الأسرة.. **وفضلًا عن ذلك، تتولى الشرطة السياحية الفلسطينية حساب البيانات التي تنشرها السلطة الفلسطينية حول إجمالي زيارات «السياحة الداخلية» من خلال عدد من نقاط المراقبة المقامة على مداخل المدن الرئيسية في الضفة الغربية (حيث يحصي أفراد الشرطة السياحية عدد المركبات والزوار الذين يدخلون المنتجعات التي تتقاضى الأجور لقاء خدماتها، بمن فيهم من يزورها خلال اليوم ومن يشغل الغرف الفندقية فيها). وتشير هذه البيانات، التي تشتمل على** درجة غير معروفة من العد المزدوج (حيث يتم عد المركبة نفسها في أكثر من موقع واحد في المدينة نفسها أو في أثناء سفرها إلى أكثر من مدينة) إلى زيادة ثابتة في أعداد رحلات السياحة الداخلية التي يقضيها الفلسطينيون القادمون من إسرائيل في الضفة الغربية. ففي العام 2012، بلغ عدد زيارات هؤلاء الفلسطينيين 842,908 زيارة (أي ما نسبته **32% من إجمالي زيارات السياح من غير الفلسطينيين إلى الضفة الغربية**). وقد شهد هذا العدد زيادة بلغت 15 % في العام 2013، حيث ارتفع إلى 950,572 زيارة (أي ما نسبته 35 % من إجمالي الرحلات السياحية). ومن الواضح أن هذا التدفق الهائل للفلسطينيين من إسرائيل لا يشكل مجرد ظاهرة اقتصادية يحركها تفاوت الأسعار بين المناطق أو مجرد ظاهرة يمكن وقفها ووضع حد لها على هذا الحاجز أو بموجب نظام الإغلاق، بل تعبّر هذه الظاهرة عن تدفق اجتماعي وثقافي طبيعي وعن فراغ ينبغي العمل على ملئه.

Digitized by Birzeit University Library

وتشير التقارير إلى أن أكثر مدينة يؤمها المتسوقون الفلسطينيون من إسرائيل هي مدينة جنين، ثم تأتي منطقة طولكرم بعدها (وهي تشمل قلقيلية وقرية برطعة التي يقسمها الجدار العازل). ويعكس هذا الوضع المسافة القائمة بين التجمعات السكانية العربية في الجليل والمثلث وهذه المناطق في الضفة الغربية. وفي الواقع، تشير الأسر التي استطلعها المسح إلى أن المسافة تشكل العقبة الرئيسية أمام توسيع التبادلات التجارية التي تجريها التجمعات السكانية الفلسطينية إلى مناطق أخرى تبعد عن جانبيّ الحدود. ويؤكد المسح على النتيجة البديهية التي تقول بأن الدافع الرئيسي الذي يقف وراء هذه التجارة الاستهلاكية يكمن في الفرق في تكلفة السلع نفسها أو السلع التي تشبه بعضها بعضًا بين إسرائيل والضفة الغربية. غير أن هذا العامل الذي يحفز الطلب يترافق مع الراحة التي يشعر بها المتسوقون ومع عوامل الجذب الاجتماعية-الثقافية التي تسم التسوق في الأسواق العربية، وهو ما تفتقر إليه المراكز التجارية في إسرائيل. كما يؤكد على هذه النتيجة التقييم الذي يضعه الأفراد المستطلعة آراؤهم للمعاملة التي يلقونها من التجار ومزودي الخدمات في الضفة الغربية، حيث صنفتها 40% من الأسر الممسوحة على أنها ممتازة/جيدة جدًا و50% منها على أنها جيدة/مقبولة.

4. البيئة السياساتية والإطار المؤسسي

تتسم هذه التبادلات التجارية الفلسطينية-الفلسطينية الإيجابية والمتنامية بعفويتها وبافتقارها إلى التخطيط والإدارة والإحصائيات والبيانات التي ترصد مسارها حتى هذا اليوم. فلم يقدّم أي من طرفيّ هذه العلاقة الكثير فيما يتصل بإعداد السياسات الرسمية التي تتابع هذه التبادلات التجارية أو تشجعها أو ترصد الآثار التي تفرزها. ولا يجري «تنظيم» هذه الحركة إلا من خلال الحواجز المادية المعروفة، ولا سيما نقاط العبور الحدودية التي يمكن أن يتسبب تشغيلها من قبل السلطات الإسرائيلية في تيسير تلك التبادلات أو عوقها، وذلك حسبما تقتضيه الظروف الأمنية والأهداف السياسية القائمة في مرحلة بعينها. **فعلى سبيل المثال، رصدت الشرطة السياحية الفلسطينية خلال فترة البحث الميداني الذي أجريناه** في سياق إعداد هذه الدراسة (حزيران/يونيو 2014) عبور آلاف المركبات في أيام السبت في هذا الشهر من معبر الجلمة/ جنين. وكانت هذه السيارات تقل عائلات فلسطينية من الشمال وتتجه صوب جنين والمناطق المحيطة بها لقضاء الرحلات فيها. **وفي فترة الصيف الذي شهد الحرب على غزة، طرأ تراجع كبير على هذا التوافد الأسبوعي.** ويعود جانب كبير من الأسباب وراء ذلك إلى الظروف الأمنية المشددة والإغلاقات التي فرضتها السلطات الإسرائيلية، مع العلم بأنه من الطبيعي أن لا يشجع انعدام الاستقرار على المستوى المحلي الأفراد على زيارة أماكن أخرى لغايات الترويح أو التسوق في مثل هذه الأوقات العصيبة.

Digitized by Birzeit University Library

ويتمحور جانب من الجدل السائد حول ما إذا كان إنفاذ الإجراءات المشددة على الحواجز والمعابر يُعتبر بمثابة مسألة أمنية أم أداة تستخدمها سلطات الاحتلال إما لتهدئة المواطنين الفلسطينيين أو لمعاقبتهم. وبينما يصعب على المرء أن يجد المسوغات التي تؤيد هذا الادعاء في كل حالة بعينها، تشكل العقوبات الجماعية إحدى التدابير العملياتية التي دأبت سلطات الاحتلال الإسرائيلي على تنفيذها، وقد جرى توثيق هذه العقوبات على نطاق واسع على مدى السنوات المنصرمة[12]. وما يتصل بهذه الحالة على نحو أوثق هو أن إسرائيل ما تزال تعرض «السلام الاقتصادي» منذ العام 2009 على الإدارة الجديدة في السلطة الفلسطينية (الحكومة التي ترأسها سلام فياض) مقابل استئناف عملية المفاوضات السياسية. ويتمثل أحد المحاور الرئيسية التي تقوم هذه الإستراتيجية عليها في بعث الحياة في المناطق الواقعة شمال الضفة الغربية، والتي تكبدت معاناة قاسية فاقت غيرها من المناطق منذ اندلاع الانتفاضة الثانية وخلالها، وحيث استدعت عودة السلطة الفلسطينية لبسط سيطرتها الأمنية عليها تهيئة الأرضية المناسبة للنمو الاقتصادي بالموازاة مع عملها على تعزيز الأمن فيها.

ومنذ ذلك الحين، لم تزل الكثير من القيود الأخرى المفروضة على حركة الفلسطينيين وتنقلهم قائمة، كما مُنع المواطنون اليهود الإسرائيليون من دخول المناطق (أ) التي تقع تحت سيطرة السلطة الفلسطينية. غير أن هذه القيود لم تمس العرب الفلسطينيين من إسرائيل. وعوضًا عن ذلك، عملت السلطات الإسرائيلية على تشجيع هؤلاء الفلسطينيين على العبور من الحواجز العسكرية من أجل التسوق في البلدات الواقعة على امتداد الحدود في الضفة الغربية، وأطلقت دعاية واسعة حولها باعتبارها وسيلة لتعزيز النمو الاقتصادي الفلسطيني وبوصفها إنجازًا ماديًا من منجزات «السلام الاقتصادي»:

> إن السماح للعرب الإسرائيليين بالدخول بحرية إلى المدن الفلسطينية يمثل شاهدًا حيًا على الطريقة التي يخدم فيها تحسن الأوضاع الأمنية السكان الفلسطينيين بمجموعهم. وتنظر الإدارة المدنية والقوات الأمنية إلى هذا التحسن الاقتصادي على أنه نتيجة مباشرة للوضع الأمني الذي بات يشهد هدوء نسبيًا[13].

ويدل هذا الأمر على أن السياسة الرسمية الإسرائيلية لا تعارض إعادة الارتباط بين الفلسطينيين، بل إنها عملت في واقع الأمر على تشجيع الظروف المواتية التي تتيح له الاستمرار والتوسع دون أن ترى أن مثل هذه الروابط قد تهدد السيادة أو السيطرة الإسرائيلية من الناحية الاقتصادية أو السياسية. ومع ذلك، يمكن استبعاد الفائدة التي يؤتيها هذا التبادل التجاري (بالنسبة إلى إسرائيل) لغايات ترسيخ التهدئة على المدى الطويل (لكل من السكان العرب المتعطشين للاستهلاك في إسرائيل ومدن شمال الضفة الغربية التي تعاني من الضعف الاقتصادي وتتسم بتقلب الأوضاع فيها على مدى تاريخها) من خلال الاعتبارات الأمنية واعتبارات فرض السيطرة على الفلسطينيين. فمن خلال تجويع جنين

Digitized by Birzeit University Library

الثائرة أو قلقيلية التي تثير المشاكل وحرمانهما من شريان الحياة الذي يغذي موارد الاقتصاد المحلي فيهما، يمكن تحويل سياسة التهدئة بسهولة إلى عقوبة، إذا ما تطلبت الأهداف الأمنية والسياسية ذلك وحتى في الحالات التي لا يظهر فيها تهديد حقيقي أو وشيك في الأصل.

وفيما عدا هذا التخوف، ومسألة فائض العملة الإسرائيلية التي عرجنا عليها أعلاه والتي تعد مهمة للسلطات المصرفية على كلا الجانبين، تتمثل المؤسسات الوحيدة التي تبدي الاهتمام والنشاط في متابعة هذه العلاقات التجارية أو تعزيزها وتشجيعها في الغرف التجارية في المدن الرئيسية ذات الصلة (ولا سيما جنين، وطوباس، ونابلس، وقلقيلية وطولكرم). وما يزال الأمر يقتضي من السلطات ومشاريع الأعمال المحلية التعامل مع القضايا الإشكالية القائمة، من قبيل توفير المساحات الضرورية للمواقف المركزية للسيارات والحافلات، ومعالجة رفع الأسعار لدى بعض التجار الجشعين، وتوفير الآليات المناسبة للدفع (بخلاف طريقة التسديد النقدي) لكي يستعملها المتسوقون، وغير ذلك من الجوانب اللوجستية. هذا بالإضافة إلى انعدام الحساسيات الثقافية المتبادلة التي تتغلغل في العلاقة الاجتماعية الداخلية بين الفلسطينيين. وتشمل هذه الجوانب مصطلحات اللغة العبرية المستخدمة في المحادثات وأسلوب الحياة الباذخ الذي يحياه السياح الفلسطينيون من إسرائيل، وهو ما يعزز انطباع بعض الفلسطينيين بأن أقرانهم من إسرائيل يستطيعون تحمل القدر ذاته من النفقات أو المطالبات التي يتحملها المتسوقون اليهود الإسرائيليون. وبينما عبّر بعض رجال الأعمال وأفراد المجتمع عن قلقهم، في المقابلات التي أجريناها معهم وفي إجاباتهم عن الأسئلة الواردة في المسح الميداني، من أن الفلسطينيين من إسرائيل قد يكونون «يمارسون أنشطة الأعمال» بالنيابة عن المصدِّرين الإسرائيليين، يبدو أن هذه المسألة مرتبطة بالمفاهيم الثقافية الخاطئة المتبادلة بين الطرفين أكثر منها بخطورة حقيقية تقوم في أساسها على الأدلة أو على حوادث متكررة. غير أن السلوكيات الإشكالية التي يُقْدم عليها بعض الفلسطينيين من إسرائيل بين الفينة والأخرى، عندما يزورون مدن الضفة الغربية، تذكي العواطف في بعض الأحيان وتفضي إلى استقطاب الرأي العام على كلا جانبي الخط الأخضر[14]. ومن جهة أخرى، فقد أفضى تحويل ما يربو على مليار شيكل يدره إنفاق المستهلكين المحتملين على أسواق الضفة الغربية إلى استياء بعض تجار التجزئة في البلدات العربية في إسرائيل بسبب هذا التحول الذي طرأ على الأنماط الاستهلاكية.

وفي الواقع، فما تزال هذه العلاقات الاقتصادية خارجة عن دائرة رقابة معظم المؤسسات والوزارات والجهات القائمة على إعداد السياسات ورجال الأعمال في السلطة الفلسطينية، إما بسبب طبيعتها غير الرسمية التي تفتقر إلى التدوين والتسجيل أو بسبب الصعوبات السياسية المتأصلة في العمل الذي يستهدف تنظيم هذه العلاقات وإضفاء طابع مؤسسي عليها. وهذا الواقع مؤسف بالنظر إلى الأصول الإستراتيجية الفلسطينية التي تتراكم من خلال تعزيز هذه العلاقات، بالإضافة إلى الفوائد

Digitized by Birzeit University Library

الاقتصادية المباشرة التي تعود بها على الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية والمنفعة التي تمثلها بالنسبة إلى المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل. وهناك من الأسباب ما يسوغ للسلطة الفلسطينية أن تبذل المزيد من العناية والانتباه لتعزيز هذه المصالح التجارية والاستثمارية المشتركة وترتيب أولوياتها، على الرغم من أنها تأخرت في ذلك. ولكن لا ينبغي أن يؤدي إهمال هذه المسألة من جانب السلطات المركزية إلى تأخير المساعي التي تستهدف المواءمة بين التدابير السياساتية والاستثمارات على المستويات المحلية في مدن الضفة الغربية، التي تبرز فيها تلك المعاملات وباتت تشكل ملمحًا بارزًا في ضمان استدامة سبل عيش سكان هذه المدن ومصادر رزقهم فيها.

وفي هذا المقام، يجب أن تأخذ الغرف التجارية والمؤسسات التي تمثل القطاع الخاص زمام القيادة في تصميم واقتراح إجراءات حماية المستهلك وتيسير التجارة إذا كان يعوَّل على الحكومة المركزية أن تؤدي دورها في نهاية المطاف.

وفي سياق البحث الميداني الذي أجريناه لغايات إعداد هذه الورقة، عبّر المسؤولون في معظم الغرف التجارية عن اهتمامهم البالغ في هذا الموضوع وأبدوا استعدادهم للتعاون من أجل رفع مستوى الوعي العام ووعي الأطراف الحكومية وإعداد الإجراءات السياساتية التي ترمي إلى توسيع نطاق الآثار المحتملة المترتبة عليه والارتقاء بالفائدة المتأتية منه. وتدرك هذه المؤسسات المحلية، التي تضطلع بوظائف مهمة في حل المشاكل وإدارة المساحات التابعة للبلديات من أجل تيسير حركة مئات المركبات والأسر وتوافدها على المدن التي تعمل فيها، أهمية هذه التدفقات بالنسبة إلى الاقتصاد المحلي، وتحث على الارتقاء بمستوى التنسيق على المستوى المناطقي والوطني بغية تعزيزها وزيادتها.

وليس لهذه الغرف التجارية من نظراء سوى غرفة تجارية واحدة داخل إسرائيل، وهي الغرفة التجارية والصناعية في الناصرة وضواحيها. وقد استضافت هذه الغرفة عشرات الوفود من الضفة الغربية، وعقدت اجتماعات مع رجال الأعمال العرب من الجليل، ونظمت الزيارات الميدانية إلى الأماكن المقدسة والفعاليات الثقافية المشتركة، إلى جانب تنظيم مشاركة عشرات الشركات والمصانع في المعارض الفلسطينية في الضفة الغربية. كما وقّعت الغرفة التجارية والصناعية في الناصرة وضواحيها مذكرة تفاهم مع غرفة تجارة وصناعة بيت لحم من أجل زيادة مستوى التعاون وتنظيم الإجراءات التي تحكم الاستثمارات المشتركة وتعزيز العلاقات التجارية بين المدينتين. ومع ذلك، فلم يسبق أن جرى تناول هذه العلاقة على المستويات العليا في الأحزاب السياسية العربية أو السلطات المحلية المعنية في إسرائيل، ولا يتجاوز الاهتمام بهذا الجانب المبادرات التجارية المحلية في مستواه.

Digitized by Birzeit University Library

5. أقطاب التبادل التجاري: لمحة مقتضبة عن جنين ونابلس وطوباس وقلقيلية

أ. جنين

تُعتبر جنين إحدى أكبر المدن الفلسطينية في الضفة الغربية، وهي واحدة من المدن الفلسطينية الثلاث التي شكّلت منطقة «المثلث» في شمال ووسط الضفة الغربية إلى جانب مدينتي نابلس وطولكرم. واشتُهرت جنين، على مدى تاريخها، بقطاعها الزراعي القوي، بما يشمله من زراعة الخضروات والفواكه. وقد طرأ تغير هائل على عدد السكان في جنين في أعقاب النكبة، حيث ارتفع من 3,990 نسمة في العام 1945 إلى 10,000 نسمة في العام 1948، بعدما بات الكثير من أبناء الشعب الفلسطيني لاجئين في المدينة[15]. وقد أقيمَ مخيم جنين للاجئين في العام 1948 وشهد توسعة في العام 1967[16]. وبلغ عدد سكان جنين بحلول العام 2007 نحو 120,000 نسمة. ولا يشمل هذا التعداد سكان المخيم، الذين اقترب عددهم من 35,371 لاجئًا[17]. وارتبطت جنين، من الناحية التاريخية، بالمدن الفلسطينية التي باتت اليوم تقع على امتداد «الخط الأخضر» وداخله. وقد تسبب هذا الخط، الذي رُسِّم في أعقاب النكبة التي حلت بالفلسطينيين في العام 1948، في قطع عرى التواصل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي كان قائمًا بين الفلسطينيين في مناطق الجليل والمثلث والساحل والضفة الغربية. وتعرضت المدينة، بالنظر إلى قربها من المراكز السكانية الإسرائيلية وتاريخها الثوري، لتحديات كأداء فرضتها قوات الاحتلال الإسرائيلية عليها، ولا سيما إبان الانتفاضة الثانية حيث تعرض مخيم جنين خلالها لاعتداء استمر على مدى 11 يومًا.

ومع ذلك، كانت جنين هي أولى المدن في الضفة الغربية التي باتت تشهد، منذ العام 2006، عودة العلاقات الاقتصادية مع الفلسطينيين الذين يعيشون داخل إسرائيل. وحسبما جاء على لسان المسؤولين في الغرفة التجارية في جنين، فقد أضحت المدينة تعتمد اعتمادًا كبيرًا على هذه العلاقة. ففي ظل الظروف الجيو-سياسية المواتية، يدخل ما يربو على 5,000 سيارة تنقل الفلسطينيين من إسرائيل إلى جنين كل أسبوع. وبموجب التصريحات التي أدلى بها أحد رجال الأعمال في مقابلة أجريناها معه: «يشكل الفلسطينيون الذين يقطنون في المدن داخل الخط الأخضر المحرك الاقتصادي لاقتصاد جنين، وهم يساهمون مساهمة معتبرة في بقائها ونموها.» وفي الواقع، تعتبر القدرة الشرائية لدى سكان جنين ضعيفة. ولهذا السبب، يوفر ما ينفقه الفلسطينيون القادمون من إسرائيل في المدينة حافزًا بارزًا يرفد النشاط الاقتصادي المحلي فيها.

Digitized by Birzeit University Library

ووفقًا للبيانات الصادرة عن الغرفة التجارية لمحافظة جنين، فقد يزور المدينة عدد يصل إلى 10,000 متسوق فلسطيني من إسرائيل في أيام السبت التي تشهد ازدهار النشاط التجاري فيها، ويشكل هؤلاء المتسوقون ما نسبته 85% من حجم الإقبال التجاري في أيام التسوق المذكورة. وفضلًا عن الأيام التي يمضيها الفلسطينيون من إسرائيل في السياحة، حيث يمضون اليوم في التجول في أرجاء المدينة والتسوق من محلاتها التجارية وتناول الوجبات في مطاعمها ومقاهيها، وتعرض أسواق البيع بالتجزئة المنتجات الغذائية والأدوات المنزلية التي تقل أسعارها عن نظيراتها في إسرائيل إلى حد كبير (وذلك من قبيل الأرز والسكر والخضروات والمنتجات الغذائية الطازجة الأخرى). كما تُعتبر جنين مركزًا تتوفر فيه خدمات طب الأسنان والخدمات التعليمية التي يطلبها الفلسطينيون القادمون من إسرائيل. وعلاوةً على ذلك، يتم تصدير حجر البناء الذي يتميز بجودته العالية من بلدة قباطية القريبة من المدينة وبيعه في إسرائيل. ويشكّل معبر الجلمة القريب من جنين نقطة العبور الرئيسية للحركة التجارية بين شمال الضفة الغربية وإسرائيل. وقد تؤثر الساعات التي يفتح فيها هذا المعبر وظروف العمل فيه وإمكانياته على المنطقة برمتها إما سلبًا أو إيجابًا.

وفي السياق الأعم، بات اقتصاد جنين يعتمد وعلى نحو متزايد على الجامعة العربية الأمريكية، التي أسهم تدفق الطلبة عليها ومشاريع البناء التي تُشيَّد فيها وما يرتبط بها من النشاطات الخدماتية في بعث الحياة في اقتصاد المدنية على مدى السنوات الماضية بالمقارنة مع أي عامل آخر أسهم في هذا الأمر. وتمثل الجامعة خيارًا مهمًا بالنسبة إلى الفلسطينيين من إسرائيل لجملة من الأسباب. فقد تمكنت الجامعة من تقصير أمد المسافة التي كان يتعين على الطلبة اجتيازها للدراسة في جامعات أخرى في إسرائيل (كجامعات تل أبيب والقدس وبئر السبع) أو الأردن. كما أن الدراسة في هذه الجامعة منخفضة التكاليف بالمقارنة مع الكليات الأخرى المتاحة أمام الفلسطينيين من إسرائيل. وفضلًا عن ذلك، يحصل خريجو الجامعة على الوظائف بصورة سريعة جدًا، حيث يبدو أن هناك طلبًا عاليًا في إسرائيل على أولئك الطلبة في المهن التي يتلقون التدريب والتأهيل على العمل فيها. وقد ذاع صيت الجامعة العربية الأمريكية في طب الأسنان، حيث تشتمل على مجموعة متنوعة وجيدة من الدوائر والبرامج المرتبطة بعلوم الطب والعلوم التطبيقية. كما تُعتبر الجامعة نقطة جذب بالنسبة إلى الفلسطينيين من إسرائيل ممن يبحثون عن بيئة عربية والعودة إلى الارتباط بجذورهم في عموم الثقافة العربية وتعزيزها وشد أواصرها، ويبدو أن الجامعة قد رسخت مكانتها من هذه الناحية.

Digitized by Birzeit University Library

ب. نابلس

طالما شكلت نابلس، على مدار تاريخها، مركزًا تجاريًا وإداريًا قويًا للبلدات والقرى المحيطة بها، ووفرت متنفسًا للمناطق العربية الداخلية البعيدة عن الساحل الفلسطيني. وفي الواقع، كانت نابلس بمثابة مركز تجاري إقليمي يتمتع بإمكانيات قوية في قطاعات الإنتاج والتجارة[18]. وتشتهر نابلس بإنتاج الصابون وزيت الزيتون والحرف اليدوية. وفضلًا عن ذلك، تتركز الصناعات التي تزخر بها المدينة في قطاعات إنتاج الأثاث والأقمشة. وتحتضن نابلس اليوم مركزًا تجاريًا كبيرًا وسوقًا مركزيًا ضخمًا مقامًا على مقربة من مركز التسوق في بلدتها القديمة. وتقدم هذه المرافق خدماتها لسكان المدينة الذي زادوا (حسب تعداد العام 2007) على 126,000 نسمة ولسكان العديد من القرى المحيطة بها[17].

ويقل اعتماد نابلس على التبادل التجاري مع الفلسطينيين من إسرائيل عما هو عليه الحال في المدن القريبة من الخط الأخضر. ويبدو أن مسؤولي المدينة وتجارها يدخلون في معاملات / علاقات اقتصادية مع هؤلاء الفلسطينيين على نحو أكثر إيجابية، كما أن الآثار التي تفرزها أقل حدة فيها بالمقارنة مع المدن الأخرى في الضفة الغربية. ويعود السبب وراء ذلك إلى اقتصاد المدينة الذي يتسم بالإنتاجية ويتميز بغناه النسبي وتنوعه ونشاطه، إلى جانب مستويات الثقة المتزايدة في التعاملات التجارية مع العالم الخارجي. وقد كان النشاط التجاري معلمًا من معالم اقتصاد نابلس على مدى الأجيال المتعاقبة، كما يملك تجار نابلس القدرة على توريد السلع العالية التخصص التي تلبي جميع الأذواق والاحتياجات. ويتمتع تجار المدينة بمهارات متميزة في التسويق في عرض بضائعهم والإعلان عنها وترويجها. ويؤمن هؤلاء التجار بالتنويع، وهم لذلك يتجشمون المخاطر في الإنتاج والتجارة. وبالإضافة إلى ذلك، يرى قادة قطاع الأعمال في نابلس بأن وصمة العار تلحق بمن يغرق في أوحال الديون، ويكره التجار مداينة زبائنهم بأي طريقة أو استخدام القروض البنكية لغايات الاستثمار والتوسع في تجاراتهم. فعلى سبيل المثال، يرفض تجار نابلس التعامل مع المخاطر المرتبطة بقبول الشيكات في مشتريات السلع من الزبائن الفلسطينيين من إسرائيل، بغية تلافي المشاكل التي يرونها في المدن الأخرى.

وتشتمل القنوات الرئيسية التي تسير فيها المعاملات الاقتصادية مع الفلسطينيين من إسرائيل على أيام السياحة التي يقضونها في المدينة والتسوق في بلدتها القديمة وتناول الوجبات في مطاعمها ومقاهيها وزيارة المنتجعات الترويحية، مثل موقع «سما نابلس». كما تتمتع فنادق المدينة بجاهزية ممتازة لاستقبال الزوار من الشمال، ممن لا يكفيهم يوم واحد للبقاء فيها أو ممن يسعون إلى الخروج عن روتين حياتهم في منازلهم وقراهم. وفضلًا عن ذلك، تتميز السلع التي تباع بالتجزئة في نابلس بقدر أكبر من التنوع والرقي بالمقارنة مع المدن الأخرى في الضفة الغربية

Digitized by Birzeit University Library

تتوفر في المدينة خدمات طب الأسنان للفلسطينيين القادمين من إسرائيل، وإن كانت لا تقدَّم بنفس الحجم المتوفر في جنين. وفي سياق آخر، يعمل بعض الفلسطينيين من إسرائيل كوسطاء أو متعهدي نقل/ عبور بين كبار الشاحنين ورجال الأعمال في نابلس والأسواق أو الموانئ الإسرائيلية. **وفي المقابل، يتم تسويق بعض المنتجات الغذائية التي تصنع في نابلس والحجر والمواد الغذائية المصنعة في الأسواق العربية من خلال رجال الأعمال الفلسطينيين في إسرائيل.**

ج. طوباس

طوباس مدينة صغيرة تقع شمال شرق الضفة الغربية، وهي عاصمة محافظتها التي تحمل الاسم نفسه، كما هو حال جنين ونابلس وقلقيلية (وكانت هذه المدينة تشكل جزءًا من محافظة نابلس في سابق عهدها)[19]. وتجاوز عدد سكان مدينة طوباس 16,000 نسمة في العام 2007، بينما زاد تعداد سكان المحافظة برمتها عن 50,261 نسمة[17]. وتعتمد طوباس في اقتصادها اعتمادًا كبيرًا، إن لم يكن حصريًا، على قطاع الزراعة، ويكسب سكان المحافظة رزقهم من زراعة المحاصيل الحقلية والخضروات وبعض أنواع الفواكه، بالإضافة إلى تربية المواشي[20].وعقب احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة في العام 1967، انتقل الكثير من أبناء طوباس إلى العمل داخل إسرائيل وفي المستوطنات القريبة من المحافظة بصفتهم عمالًا وافدين.

وتتألف القوة العاملة في طوباس في معظمها من العمال الزراعيين (حيث تقترب نسبتهم من 60%)، وهذا هو ما يشكل طبيعة علاقتهم مع الفلسطينيين في إسرائيل، حيث تأتي القنوات الرئيسية للمعاملات الاقتصادية في صورة صادرات زراعية يصدرها أرباب الإنتاج والتجار في طوباس إلى تجار الجملة في البلدات والمدن العربية داخل إسرائيل. وعلى خلاف المدن الأخرى، لا يَفِد إلى طوباس سياح من وراء حدودها أو متسوقون فلسطينيون يقصدون محلات البيع بالتجزئة من إسرائيل. وعلى وجه العموم، يُنظر إلى هذه العلاقة على أنها أقل إيجابية أو حيوية مما هو عليه الحال في المدن الأخرى في شمال الضفة الغربية. ويفيد المزارعون في طوباس بأن التجار الفلسطينيين داخل إسرائيل يدينون للمصدّرين في المدينة بمبلغ يقترب من 25 مليون شيكل. وقد خاض هؤلاء المصدرون تجارب مريرة لا تُحصى مع الشيكات الراجعة والشركاء التجاريين الذين لا يمكن الوثوق بهم والمحامين الذين يفتقرون إلى المبادئ الخلقية في تعاملهم داخل حدود إسرائيل، إلى أن بلغ المطاف بالبعض إلى الدعوة إلى القطيعة بين اقتصاد الضفة الغربية والاقتصاد العربي في إسرائيل.

وفضلًا عن تصدير المنتجات الزراعية، فقد دأب العمال الزراعيون وعلى مدى عقود على العمل في المواسم الزراعية في حقول الجليل، وبالذات في التجمعات الزراعية ذات الكثافة العمالية. وينتقل

Digitized by Birzeit University Library

بعض المزارعين من طوباس مع عائلاتهم في كل موسم زراعي. وتشير التقارير إلى أن أعداد هؤلاء تكون بالمئات، حيث يدخلون إسرائيل بصورة قانونية في معظمهم ودون امتلاك التصاريح بغية العمل لفترات تتراوح من 40 إلى 50 يومًا كل سنة، وذلك لقاء أجور يومية (تتراوح من 150 إلى 200 شيكل)، وهي أجور تفوق ما يمكنهم أن يتقاضوه في منطقة سكناهم مع أنها تقل بشوط بعيد عن مستويات الأجور السائدة في إسرائيل. ولا يدخر المزارعون الفلسطينيون الذين يستضيفون العمال القادمين من طوباس ما في وسعهم لإخفاء استخدام هؤلاء العمال، على الرغم من أن المخاطرة تقع على كاهل العمال أنفسهم في الأساس. وبصرف النظر عن الخطر المحدق والصعوبة البالغة المرتبطة بدخول إسرائيل والمكوث فيها، وظروف الحياة القاسية التي يتحملها عمال طوباس في الحقول وبيوت الصفيح التي تأويهم في الجليل، فهم غالبًا لا يحصلون أجورهم أو يحصلون أجورًا تقل عن تلك التي اتفقوا عليها مع مشغليهم في نهاية المطاف.

وتتشابه المشاكل الفريدة التي يواجهها المصدرون والعمال الزراعيون في طوباس، والذين يملكون قنواتهم الخاصة التي تيسر لهم الاعتماد على الاقتصاد الفلسطيني داخل إسرائيل، مع العقبات الأعم التي تؤثر على التعاون والتبادلات التجارية بين شمال الضفة الغربية وشمال إسرائيل. ومن هذه العقبات جملة من القضايا القانونية وقضايا التنفيذ، حيث يتكفل القانون الإسرائيلي بحماية المواطنين الإسرائيليين، بمن فيهم الفلسطينيين، بيد أنه لا يحمي أبناء الضفة الغربية الذين لا يملكون القدرة على الوصول إلى القنوات القانونية الفلسطينية من أجل حل خلافاتهم العمالية. وفي بعض الحالات التي حضر فيها تجار من طوباس إلى البلدات العربية في الجليل للمطالبة بسداد الديون المستحقة لهم، كان تجار الجملة المدينون في هذه البلدات يستدعون الشرطة للإبلاغ عنهم بداعي المضايقة أو عدم امتلاك التصاريح أو اتهامهم بتهم أخرى بغية صرف الأنظار عن مطالباتهم.

وليس هناك من مؤسسات أو أنظمة اقتصادية تكفل حماية المزارعين والتجار في طوباس. وعلى الرغم من أن هؤلاء المزارعين والتجار حاولوا تشكيل لجنة لاستعادة ديونهم المستحقة على تجار الجملة الفلسطينيين داخل إسرائيل، فلم يحالفهم النجاح في مسعاهم هذا. وقد خسر بعض المزارعين من طوباس ملايين الشواكل وأعلنوا إفلاسهم بسبب قضايا التزوير. ويشعر هؤلاء المزارعون بأن التجار الفلسطينيين من إسرائيل لا يأتون إلى الضفة الغربية بدافع «وطني» أو بدافع التعاون الاقتصادي، وإنما لغايات الأرباح السريعة والتزوير. ويميط غياب آليات التنسيق وإنفاذ القانون بين التجمعات السكانية الفلسطينية في إسرائيل والضفة الغربية، على النحو الذي نراه في المشاكل التي تعانيها طوباس، اللثام عن ضعف مهم يعتري العلاقة بين هذه التجمعات بعمومها، بحيث تقوض إمكانية التعاون الاقتصادي المثمر لكلا طرفي المعادلة وتضعه في مهب الريح.

Digitized by Birzeit University Library

د. قلقيلية

تمثل مدينة قلقيلية المركز الإداري لمحافظتها. **ومثل محافظة طوباس، كانت قلقيلية تشكل جزءًا من محافظة طولكرم. ويقطن في هذه المدينة نحو 50,000** نسمة وما يقرب من 100,000 في عموم المحافظة[17]. وكان سكان قلقيلية يعتمدون اعتمادًا كبيرًا، على مدى تاريخهم، على الزراعة، ودأبوا على ممارسة الأعمال التجارية مع يافا والأردن ونابلس. وقد خلف الجدار العازل والقيود التي يفرضها الاحتلال على حركة المواطنين وتنقلهم آثارًا عميقة على اقتصاد قلقيلية ونسيجها الاجتماعي، كما تسبب في عزلها عن جميع المدن والقرى التي تحيط بها في الناحيتين الشمالية والشرقية. وليس في المدينة سوى مدخل ضيق وحيد يسلكه المواطنون للدخول إليها والخروج منها. وتسود مستويات متقدمة من الاستياء وانعدام الرضا في أوساط سكان المدينة بسبب آليات الهيمنة التي يفرضها الاحتلال والتي تفرز ضغطًا يوميًا عليهم.

كما ترك الجدار العازل آثارًا وخيمة على القطاع الزراعي في قلقيلية، وصادرت السلطات الإسرائيلية مساحات شاسعة من أراضيها، والتي تقدر نسبتها بنحو 50% من مجمل مساحة أراضي المدينة[21]. ونتيجة للإجراءات الأمنية الإسرائيلية المشددة على قلقيلية، فقد بات الاقتصاد المحلي في المدينة معزولًا ويعتمد على إسرائيل، حيث ترك العديد من المزارعين أراضيهم وتحولوا إلى العمل في المصانع. وتعمل غالبية الأيدي العاملة في قلقيلية في المصانع الواقعة داخل إسرائيل وفي المستوطنات الإسرائيلية. وحسبما جاء على لسان المسؤولين في غرفة تجارة وصناعة قلقيلية، كانت السلطات الإسرائيلية تصدر نحو 20,000 تصريح للعمال من المحافظة للعمل في إسرائيل قبل اندلاع الانتفاضة الثانية. غير أن أعداد التصاريح التي تمنحها إسرائيل للعمال شهد تراجعًا ملحوظًا بعد ذلك. وتواجه قلقيلية طائفة من التحديات الاقتصادية الخطيرة، كما تعاني من ارتفاع معدلات البطالة فيها، والأسر فيها غارقة في الديون.

ويشكل إنتاج الأشتال ومستلزمات الحدائق المنزلية على المستوى الصناعي قطاعًا رئيسيًا في قلقيلية في هذه الآونة، حيث يستقطب هذا القطاع أعدادًا كبيرة من الزبائن الإسرائيليين من كلا العرب واليهود. غير أن الإمكانيات المتاحة لتطوير قطاع الصادرات الزراعية وتصدير الأشتال تواجه العقبات بفعل القيود المفروضة على استيراد العديد من الأسمدة، وهو ما يحد من قدرة المزارعين وأصحاب المشاتل على منافسة المنتجات العالمية والإسرائيلية على الرغم من اشتهار منتجاتهم بجودتها العالية. وفي هذه الأثناء، يشتري المزارعون والتجار الإسرائيليون الزهور والفواكه ومستلزمات الحدائق من المزارعين الفلسطينيين في قلقيلية، ويسوقونها في نهاية المطاف على أنها منتجات إسرائيلية خارج إسرائيل.

Digitized by Birzeit University Library

وينحدر جميع الفلسطينيين الذين يأتون إلى قلقيلية من إسرائيل تقريبًا من القرى المجاورة لمنطقة المثلث، ويعود تعاملهم مع مزارعي قلقيلية في تاريخه إلى فترة طويلة سبقت اندلاع الانتفاضة الثانية، التي خلفت آثارًا على المدينة. وفي المقابل، تشير التقارير إلى أن مشتريات الفلسطينيين من إسرائيل شهدت تراجعًا تقترب نسبته من 80%. غير أن قلقيلية بدأت تشهد عودة العلاقات الاقتصادية إلى سابق عهدها منذ العام 2007. ففي أيام السبت وخلال العطلات وفصل الصيف، يتوافد الفلسطينيون من إسرائيل بأعداد كبيرة إلى قلقيلية للتسوق فيها، مثلما هو حال الفلسطينيين الذين يتدفقون من الجليل على جنين، مع أن أعداد أولئك الذين يقصدون قلقيلية أقل كثافة ويواجهون قدرًا أكبر من القيود على المعابر المقامة على مداخلها.

وبالإضافة إلى صادرات الأشتال ومعدات الحدائق، يتم تسويق بعض المنتجات المصدرة من قلقيلية (ولا سيما الفواكه) من خلال تجار الجملة الفلسطينيين في إسرائيل. فقلقيلية تتمتع بالمناخ المثالي الذي يتيح زراعة الفواكه الاستوائية، كالأفوكادو والجوافة والمانجا، فضلًا عن الحمضيات التي اشتهرت بإنتاجها على مدى تاريخها. كما تحتضن قلقيلية (والتجمعات السكانية القريبة منها في برطعة وطولكرم وسلفيت) عددًا كبيرًا من كراجات تصليح المركبات ومحلات قطع غيار السيارات التي تجذب الزبائن الفلسطينيين الذين يسكنون في القرى الملاصقة للجدار. وعلاوةً على ذلك، تنطوي المسافة القريبة بين القرى الفلسطينية الواقعة على جانبي الخط الأخضر في هذه المنطقة (وعلى نحو يفوق أي منطقة حدودية أخرى في الضفة الغربية مع إسرائيل) على وجود نسيج اجتماعي اشتمل – قبل العام 1948 وبعده – على الزواج المختلط والروابط والعلاقات الاجتماعية بين الأسر التي تقطن على جانبي الحدود. وقد تسبب الخط الأخضر، والجدار العازل مؤخرًا، في تقسيم بعض القرى من وسطها، بحيث باتت القرية الواحدة منقسمة في «الشرق» و«الغرب».

وكما هو الحال في جنين، تفرز العراقيل التي تفرضها إسرائيل على حركة سكان قلقيلية والقيود التي تضعها على ما يجوز للمتسوقين الفلسطينيين إحضاره معهم إلى إسرائيل آثارًا وخيمة من شهر إلى آخر ومن أسبوع إلى آخر. وفضلًا عن ذلك، نرى المسائل ذاتها المتصلة بالثقة حاضرة في قلقيلية مثلما نراها حاضرة في غيرها من المدن. ولكن تجار قلقيلية، كما هو حال تجار نابلس، لا يسمحون بوقوع هذه المشكلة لأنهم لا يثقون في الزبائن القادمين من إسرائيل (باستثناء الزبائن المعروفين الذين يتعاملون معهم منذ أمد طويل) بحيث يأخذون منهم الشيكات، ولا يقبلون إلا بتسديد ثمن البضائع التي يشترونها نقدًا (أو بواسطة بطاقات الائتمان إن وجدت). وبذلك، يتفادى هؤلاء التجار الشكاوى المريرة التي وقع فيها مزارعو طوباس.

Digitized by Birzeit University Library

٥. التجربة المشتركة التي خاضتها المدن الثلاث في التبادلات التجارية مع الفلسطينيين من إسرائيل

لقد نظمنا، في سياق المسح الميداني الذي أجريناه لغايات إعداد هذه الدراسة، مقابلات مع 30 تاجرًا شملت مجموعة متنوعة من القطاعات في جنين ونابلس وطوباس، ممن يعملون في مراكز التسوق ومحلات البيع بالتجزئة مع الزوار الفلسطينيين القادمين من داخل إسرائيل. ونحن لم نسع في هذه المقابلات إلى الخروج بنتائج إحصائية حول الأهمية العامة التي يكتسيها توافد هؤلاء الزوار إلى المدن على وجه العموم، بل ركزنا فيها على التجارب التي عايشها التجار الذين يعرف عنهم تعاملهم مع الفلسطينيين من إسرائيل، والذين يشكلون جزءًا أكثر اطلاعًا وأوسع اهتمامًا من القطاع الخاص في هذه المدن التي تزود السلع لهذه الفئة المحددة من المستهلكين. ونستعرض نبذة موجزة فيما يلي حول أكثر الردود المعبرة عن الوضع القائم بسبب القيمة التي تضفيها في بلوغ فهم أفضل للقوى الدينامية الكامنة وراء توافد الزوار الفلسطينيين من إسرائيل حسبما بينا ذلك فيما تقدم من هذه الورقة.

1. ينحدر ما يقرب من ثلثي الأسر الفلسطينية من إسرائيل، والتي تأتي للتسوق في هذه المدن الثلاث في شمالي الضفة الغربية، من منطقة الناصرة/الجليل (القريبة منها نسبيًا)، ثم تليها القرى الحدودية في المثلث الأسفل. ولا تقصد سوى نسبة صغيرة من سكان المثلث الشمالي (أم الفحم/وادي عارة) هذه المدن.

2. على مدار السنة، تتركز رحلات التسوق في أيام السبت أو الأيام القريبة منها، بينما يلاحظ أن ما يقل عن ثلث هذه الرحلات يجرى في أيام أخرى من الأسبوع.

3. يُلاحظ أن النسبة الأكبر لتردد الزوار الفلسطينيين من إسرائيل على الضفة الغربية أسبوعيا، ثم شهريا، ثم يوميا.

4. بنفس درجة أهمية أيام السبت على مدار السنة. يزداد توافد الفلسطينيين من إسرائيل خلال العديد من مواسم العطلات (اليهودية والإسلامية والمسيحية) على مدى السنوات. وفي الوقت نفسه، تشكل الإجازات في فصل الصيف فترة مهمة ترتفع فيها وتيرة رحلات التسوق في الضفة الغربية.

5. يرى ما نسبته 40% من المستطلعة آراؤهم أن المتسوقين الفلسطينيين من إسرائيل يمثلون 30-40% من مجموع الزبائن، بينما يعتقد ثلث المستطلعين بأنهم يشكلون 50-60% من زبائنهم. وتصل نسبة هؤلاء المتسوقين في عدد قليل من الحالات (كما هو الوضع في جنين وطوباس) إلى 80-90%.

Digitized by Birzeit University Library

6. في نظر ما يربو على نصف الأفراد الذي أجرينا المقابلات معهم، يشكل هؤلاء الزبائن مصدر الدخل الأساسي لديهم، ولا سيما في جنين ونابلس، مع العلم بأن استهداف الأفراد الذين جرت مقابلتهم هو بمثابة تذكير قوي بأهمية هذه القضية بالنسبة إلى جانب من قطاع التجارة بالتجزئة على المستوى المحلي على الأقل، إن لم يكن مهمًا بالنسبة إلى التجمع السكاني المعني بأسره.

7. تسدد جميع أثمان السلع والخدمات بالشيكل الإسرائيلي، ولا يستخدم الدولار الأمريكي ولا الدينار الأردني، كما هو الحال في المعاملات الأخرى في الضفة الغربية. وتشير التقارير أن ما نسبته 90 % من الدفعات تسدد نقدًا. وما يزال بعض التجار يقبلون تسديد الدفعات المستحقة بالشيكات البنكية أو بطاقات الائتمان.

8. يرى أكثر من 80 % من الأفراد الذين تمت مقابلتهم، أن عامل التكلفة كان الدافع الأساسي وراء ارتفاع طلب المستهلكين على بضائع الضفة الغربية في أوساط الفلسطينيين من إسرائيل، وذلك على الرغم من أن ما يقرب من 15 % يعتبرون أن الجودة تشكل العامل الرئيسي الذي يحدد اختيارهم.

9. يلاحظ نحو 60 % من المستطلعة آراؤهم أن زيادة معتبرة طرأت على هذه المعاملات على مدى السنوات القليلة الماضية، على الرغم من ورود تراجع في هذا المضمار في بعض القطاعات.

10. في الوقت الذي لم يشر فيه أحد من المستطلعين تقريبًا إلى الجهود التي تبذلها البلديات المحلية لجذب المتسوقين والارتقاء بإدارة الأعمال التجارية، أكد ما يقرب من 60 % منهم على أن المجال ما يزال مفتوحًا أمام سلطات الحكومة المركزية والمحلية ومؤسسات القطاع الخاص لاتخاذ التدابير التي تحسن الظروف القائمة وتعالج الجوانب التي تعتريها المشاكل في هذا الشأن.

وأبدى المستطلعة آراؤهم الصراحة في التقييمات التي رأوها للمجالات التي تكتنفها المشاكل والطرق المناسبة لمعالجتها على المستوى المحلي ومن جانب التجمعات السكانية المعنية. ومن أكثر العقبات التي أوردها المستطلعون بشأن الوسائل الكفيلة بتعزيز التعاون الاقتصادي في هذا السوق:

- انعدام الاستقرار السياسي والأمني على المستوى العام.
- الحواجز العسكرية التي تقيمها قوات الاحتلال الإسرائيلية والقيود التي تفرضها على الحركة والتنقل، وخصوصًا على المعابر.

Digitized by Birzeit University Library

- الاختلافات الثقافية التي تنبع من التنوع الذي يسم طبيعة المواجهة مع الاحتلال.
- المشاكل الناشئة عن وسائل الدفع التي لا يمكن الوثوق بها.
- الصعوبات المرتبطة بخدمة ما بعد البيع عبر الحدود وتصليح السلع المبيعة.
- العزلة النسبية التي تعاني منها التجمعات السكانية الفلسطينية على كلا جانبي الحدود عن الأسواق والأعمال التجارية الإقليمية والعالمية.
- غياب الشركات والمستثمرين الذين يتكفلون بتنسيق الاستثمار والمشاريع التجارية.

وترد جملة من الإجراءات الواجب اتخاذها بشأن إحساس التجار بـ«المسؤولية الاجتماعية» تجاه زبائنهم، وهو ما يؤكد على مدى جديتهم في نظرتهم إلى هذا السوق:

- الأخلاق الحميدة التي لا تتسم بالتكلف والترحيب بالزبائن.
- المشاركة في المعارض والمهرجانات والمبيعات والأنشطة الترويجية الأخرى وتنظيمها.
- تخزين نطاق / مجموعة متنوعة من النماذج والمنتجات التي يسعى الزبائن إلى الحصول عليها.
- الحرص على تنافسية الأسعار وجودة السلع ووسائل الراحة اللازمة في أمكنة التسوق.
- الإعلان المستمر وأعمال الدعاية الجذابة والمركزة.
- تقديم المشورة للزبائن حول المواقع المحلية التي يمكنهم زيارتها والمطاعم التي يستطيعون أن يجربوها.
- المحافظة على التواصل مع الزبائن، وتذكرهم وإقامة الصداقات الشخصية والعلاقات الاجتماعية معهم، بحيث لا تقتصر علاقتهم بهم على التجارة.
- إظهار المصداقية والاحترام للزبائن بحيث يعودون إلى منازلهم بانطباع جيد عن تجار الضفة الغربية.
- ترويج المنتجات الفلسطينية في مواسمها وتشجيع الزبائن على شراء البدائل عن المنتجات الإسرائيلية.

Digitized by Birzeit University Library

6. ضرورة إعادة تشكيل الروابط الاقتصادية: تعزيز العلاقات الاقتصادية وترسيخ المصالح المشتركة

على الرغم من الاستيطان الكولونيالي (وفي سياق مقاومته)، من شأن تعزيز الروابط بين شمال الضفة الغربية وشمال إسرائيل والعلاقات التجارية بين المناطق الفلسطينية بعمومها أن يوفر بديلاً عن «الاندماج دون التكامل»، الذي يشكل القوة الدينامية الكامنة في العلاقات الاقتصادية العربية-اليهودية منذ العام 1967[22]. ولا يمكن لأي أمر يفرض التحديات أمام هذه العملية أو يعوقها ويسمح بالبناء على القوة الاقتصادية العربية في إطار هذا التوازن إلا أن يساند عملية بناء الأمة الفلسطينية بعمومها.

وقد وقفنا في الفصول السابقة على الجوانب الرئيسية التي تعتريها المشاكل والإمكانيات المتاحة أمام التبادلات التجارية بين شمال الضفة الغربية وشمال إسرائيل (العربية-العربية أو الفلسطينية-الفلسطينية)، وتطرقنا إلى المشاريع التجارية المعنية التي أبدت استعدادها لتنفيذ ما هو مطلوب منها. ومع ذلك، فما يزال هناك الكثير مما ينبغي إنجازه على مستوى السلطات الحكومية والتجمعات السكانية والقطاع الخاص. ونقترح في النقاط التالية خطة عمل يمكن، فيما لو نفذت، أن تقدم الحلول المجدية والفعالة. ولا تستتبع هذه الخطة الكثير من التكاليف، غير أن مردودها عالٍ وتعود بالمنفعة المشتركة على جميع الأطراف المعنية.

❖ على المستوى الكلي (السلطة الفلسطينية):

- إطلاق حملات التوعية الاجتماعية-الثقافية التي تستهدف الفلسطينيين في الضفة الغربية والفلسطينيين من مواطني إسرائيل حول بعضهم بعضًا، بغية معالجة مختلف المفاهيم الخاطئة حول ثقافة الطرف الآخر وعاداته وتقاليده.
- توفير التسهيلات البنكية والتدخل لدى بنك إسرائيل لحل مشاكل وسائل السداد (الشيكات، وبطاقات الائتمان وغيرها).
- توفير المعاملة التفضيلية للمستثمرين والتجار والمنتجين الفلسطينيين من إسرائيل في الوصول إلى الأسواق والضرائب والشروط المرتبطة بملكية العقارات المحلية.
- متابعة وتيسير دخول الفلسطينيين من إسرائيل إلى الضفة الغربية والمناطق المحيطة بها من أجل فهم احتياجاتهم على نحو أفضل وضمان الترحيب بهم وأنهم يشعرون بأنهم في بلدهم.

Digitized by Birzeit University Library

- إعداد آليات التحكيم وإنفاذ القوانين المحلية والمشتركة، بما فيها الآليات غير الرسمية التي تتيح مساءلة التجار الفلسطينيين من إسرائيل (واليهود الإسرائيليين أو كليهما) عن الممارسات التجارية ووسائل الدفع الرديئة أو التي يعتريها التزوير.

- اتخاذ التدابير الخاصة والآليات القانونية التي تكفل حماية المزارعين الفلسطينيين من المخاطر المالية والعقبات المرتبطة بتصدير منتجاتهم إلى هذا السوق، ولا سيما بالنظر إلى ما تتمتع المنتجات الزراعية الإسرائيلية من الوصول إلى أسواق الضفة الغربية دون قيود.

❖ **دور التجمعات السكانية المحلية والمؤسسات المعنية التي تمثل القطاع الخاص:**

- **سد فجوة القيادة بين المنطقتين من خلال حملات التوعية المحلية التي تنفذ من مدينة إلى أخرى وتوحيد الجهود التي ترمي إلى:**

  - تيسير تدفقات الإنفاق الاستهلاكي من جانب الفلسطينيين من إسرائيل في الضفة الغربية.

  - تعويض أصحاب المشاريع التجارية المحلية في البلدات العربية في إسرائيل عن الخسارة التي لحقت بهم بسبب التحول إلى أسواق الضفة الغربية.

  - حل المشاكل المتصلة بالصورة المشتركة والمواقف والنزعة الإقليمية المتأصلة.

  - ضمان مشاركة المخاتير والسلطات المحلية في القرى العربية في إسرائيل في ترويج السياحة والتسوق في الضفة الغربية وحل القضايا الإشكالية حال وقوعها، بما يشمل حلها عن طريق «القوانين العشائرية».

  - تعزيز العلاقات التجارية والاستثمارات بين مشاريع الأعمال الفلسطينية من خلال المعارض التجارية وحملات الدعاية على كلا الجانبين.

  - إنشاء جمعيات/شركات التسويق لتنظيم تجارة المنتجات التي تصدرها المناطق الزراعية، مثل طوباس وقلقيلية، بحيث تستهدف أسواقًا ومواسم وفئات محددة من المستهلكين، بمن فيهم الفلسطينيين في إسرائيل.

  - تطوير مواقف السيارات والخدمات الأخرى التي تقدمها البلديات للزوار الفلسطينيين من إسرائيل، ولا سيما في أيام السبت وذروة المواسم الأخرى.

Digitized by Birzeit University Library

- **قطاع الأعمال في الضفة الغربية وفي المراكز السكانية العربية:**
  - المشاركة في أنشطة ترويج التجارة والمعارض على كلا الجانبين.
  - دراسة جدوى تأسيس المشاريع المشتركة عبر الحدود.
  - تيسير التجارة العربية-العربية والتعاون في قطاع النقل من أجل خلق الفرص التجارية لأصحاب المشاريع الفلسطينيين في إسرائيل وتقليص التكاليف على الشاحنين من الضفة الغربية.
  - تعزيز الحماية وتوفير الأجور المرضية وظروف العمل الملائمة للعمال الفلسطينيين الوافدين من الضفة الغربية، والذين يعملون في المواسم الزراعية في إسرائيل.
  - إطلاق الاستثمارات الجديدة في المنطقة العربية في إسرائيل، إلى جانب تصنيع البدائل للمنتجات المستوردة في الضفة الغربية لإنتاج المنتجات وتسويقها لمنفعة الاقتصاد العربي في الضفة الغربية، وقطاع غزة، والقدس وإسرائيل بعمومها.

ومن ناحية إستراتيجية، يجد الاعتراف العام بأهمية الروابط بين شمال الضفة الغربية والشمال العربي في إسرائيل جذوره في نظرة المواجهة مع الاستيطان الكولونيالي، باعتباره تناقضًا أساسيًا ومستمرًا يشمل المنطقة برمتها. وينظر هذا الاعتراف إلى المناطق العربية الفلسطينية المختلفة داخل النظام الإسرائيلي على أنها عناصر طبيعية تكمل بعضها بعضًا، وأسواقًا ملائمة لبعضها بعضًا وتوفر أصولًا لبعضها بعضًا في إمكانيات بقائها ونموها وتنميتها على المدى الطويل. ولذلك، فلن يكون أمام إعادة الارتباط والاندماج بين هذه المناطق إلا الاستمرار، مع أو دون ترويجها وتنظيمها على نحو منظم، وبصرف النظر عن العقبات المادية التي يمكن أن تعوق، والتي لا تحول دون، نهضة الاقتصاد العربي في جميع أنحاء فلسطين التاريخية.

وفي الواقع، فمن المؤكد أن المساعي التي ترمي إلى تعزيز نسيج الشعب العربي الفلسطيني الخاضع للاستعمار والاحتلال وتعزز مصالح هذا الشعب أي خوض غمار الصراع المناهض للاستعمار تفرض التحديات أمام هيمنة النموذج النيوليبرالي القائم على توحيد رأس المال عبر القومي، والذي يقترن بالاستيطان الكولونيالي، والذي تتحمله جميع الأراضي الفلسطينية وشرائح الشعب الفلسطيني على السواء بصرف النظر عن الإدارة التي تحكمهم. وطالما كانت الأسواق العربية وتكوين رأس المال العربي يستطيعان أن يشكلا إطارًا للتأكيد على الهوية والمصالح والتضامن الشعبي الفلسطيني في وجه الهيمنة الكولونيالية ومواجهة الأسرلة الكولونيالية، فقد يبدو هذا الأمر على أنه المسار نحو التنمية الاقتصادية مع التحرر الوطني، الذي يمكن أن يؤتي الثمار المرجوة منه.

Digitized by Birzeit University Library

ومع الموجة التي شهدناها مؤخرًا في الالتفاف الشعبي والتجاري حول مقاطعة البضائع الإسرائيلية واستبدالها حيثما أمكن بالمنتجات العربية الفلسطينية من الضفة الغربية أو إسرائيل، تنقل هذه المسألة قضية المعاملات التجارية عبر الحدود من خانة الأقوال إلى خانة التحدي الاقتصادي والواجب السياسي. وينبغي للحكومة والسلطات المحلية وقادة قطاع الأعمال ومنظمات المجتمع المدني أو نشطائه إجراء دراسة مستفيضة حول الإمكانيات التي يتيحها تعزيز العلاقات الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية على جانبي الخط الأخضر. وفي الواقع، يشير هذا التقرير إلى عدد من المجالات التي يمكن معالجة الثغرات التي تعتري البيانات والأبحاث فيها للتأكد من تغطية هذه العلاقات ومتابعتها على نحو يتسم بقدر أكبر من الانتظام وإطلاق حملات أفضل تستهدف التأثير في السياسات ورفع مستوى الوعي العام. وفي المقابل، فقد دبت الحياة في هذه التبادلات في غضون سنوات قلائل، وتكيفت مع المد والجزر الذي يسم الصراع والظروف القائمة على الأرض، وباتت اليوم تشكل ظاهرة سوق عضوي أكثر منها نتيجة سعت أي سياسة إلى إخراجها إلى النور. وهذا يدل على أن صانعي السياسات والباحثين والمستثمرين والساسة ربما واجهوا الصعوبات في المحافظة على المنحنى بالنظر إلى أن هذه القوى الاقتصادية الخام ما تزال تحكم قبضتها على الأسواق والمستهلكين بصرف النظر عن الحدود ونقاط التفتيش والحواجز.

Digitized by Birzeit University Library

Endnotes:

1. Khalidi, Raja «Economies at the peripheries – reconnecting the fragmented economic system of Palestine» (Paper delivered at Muwatin Annual Conference, Ramallah, September 2014).

2. Khalidi, Raja, and Mtanes Shehadeh. «Impeded Development: The Political Economy of the Palestinian Arabs inside Israel.» (2014); 115-137. .» In *Decolonizing Palestinian Political Economy*, 115–137. New York: Palgrave Macmillan, 2014.

3. Khalidi, Raja, and Mtanes Shehadeh. «Israel's 'Arab Economy': New Politics, Old Policies?» (Forthcoming, 2015).

4. Khalidi, Raja, and Sobhi Samour. «Neoliberalism as Liberation: The Statehood Program and the Remaking of the Palestinian National Movement.» *Journal of Palestine Studies* 40, no. 2 (2011): 6-25.

5. «Interview with Dr. Mufid Qassoum- Vice President for International Relations at the Arab American University of Jenin (AAUJ).» Personal interview by Raja Khaldi and Qossay Alsattari.

6. «Interview with Dr. Mahmoud Abu Muis President of the Arab American University of Jenin (AAUJ)." Personal interview by Raja Khaldi and Qossay Alsattari.

7. «The Chamber of Commerce and Industry Nazareth and the Galilee.» The Chamber of Commerce and Industry Nazareth and the Galilee. Accessed August 13, 2014. http://www.nazareth-chamber.org.il/English.aspx.

8. Palestinian Centre for Israeli Studies, MADAR, «Estimation of the scale of purchases of goods and services by Palestinians from the inside in the areas of the Palestinian Authority», (in Arabic), July 2013, Ramallah (unpublished).

9. Israel Defense Forces, Civil Administration, «The Economic Impact of Israeli-Arab Visitors to the West Bank - General Overview of the Impact of the Confidence Building Measures 2010.» Accessed October 15, 2014. https://www.scribd.com/doc/50434209/Israeli-Arabs-and-West-Bank-Economy.

Digitized by Birzeit University Library

10. Bahour, Sam. «Israel Declares War On Palestinian Banks.» May 24, 2014. Accessed August 19, 2014. http://talkingpointsmemo.com/cafe/israel-declares-war-on-palestinian-banks. See also: Maan News Agency, «Jihad Al-Wazir: If Israel refuses to exchange shekels we will deal in Dinars», 24 April 2014.

11. Palestinian Authority, Ministry of Tourism, Statistical Department, June, 2014.

12. Khalidi, Raja J. and Taghdisi-Rad, Sahar: «The economic dimensions of prolonged occupation: continuity and change in Israeli policy towards the Palestinian economy». UNCTAD, Geneva, August 2009.

13. Israel Defense Forces, op.cit.,

14. This was highlighted most recently in late October 2014 in Nablus when a local religious leader made a controversial proposal to banish Palestinians from Israel from the city owing to their «unacceptable morals», a call that was met by stiff local political consternation and condemnation.

15. Fischbach, Michael R.. «Jenin.» Encyclopedia of the Modern Middle East and North Africa. 2004. Encyclopedia.com. September 22, 2014. Accessed September, 2014. http://www.encyclopedia.com/doc/1G2-3424601423.html

16. «Heart of Jenin» PBS. July 8, 2009. Accessed October 19, 2014. http://www.pbs.org/wnet/wideangle/episodes/heart-of-jenin/map-palestinian-refugee-camps/5089/

17. Population, Housing and Establishment Census 2007: Census Final results in the West Bank Summary (population and Housing). Palestinian Central Bureau of Statistics. August, 2008. http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book1487.pdf

18. Doumani, Beshara. Rediscovering Palestine Merchants and Peasants in Jabal Nablus, 1700-1900. Berkeley, California: University of California Press, 1995.

Digitized by Birzeit University Library

19. Tubas City Profile. 2006. P.2. Jerusalem: The Applied Research Institute - Jerusalem. http://vprofile.arij.org/tubas/static/localities/profiles/109_Profile.pdf.

20. Tubas City Profile. 2006. P.5. Jerusalem: The Applied Research Institute - Jerusalem. http://vprofile.arij.org/tubas/static/localities/profiles/109_Profile.pdf.

21. Qalqilya & Tulkarem. 2003. P.4. Focus. Jerusalem: UNDP. http://www.undp.ps/en/newsroom/publications/pdf/focus/03v2.pdf

22. Sa'di, Ahmad. «Incorporation without Integration: Palestinian Citizens in Israel's Labour Market»,.» Sociology 29, no. 3 (1995): 429-51.

Digitized by Birzeit University Library

Digitized by Birzeit University Library

21.Qalqilya & Tulkarem. 2003. P.4. Focus. Jerusalem: UNDP. http://www.undp.ps/en/newsroom/publications/pdf/focus/03v2.pdf

22.Sa'di, Ahmad. "Incorporation without Integration: Palestinian Citizens in Israel's Labour Market",." Sociology 29, no. 3 (1995): 429-51.

Digitized by Birzeit University Library

14. This was highlighted most recently in late October 2014 in Nablus when a local religious leader made a controversial proposal to banish Palestinians from Israel from the city owing to their "unacceptable morals", a call that was met by stiff local political consternation and condemnation.

15. Fischbach, Michael R.. "Jenin." Encyclopedia of the Modern Middle East and North Africa. 2004. Encyclopedia.com. September 22, 2014. Accessed September, 2014. http://www.encyclopedia.com/doc/1G2-3424601423.html

16. "Heart of Jenin" PBS. July 8, 2009. Accessed October 19, 2014. http://www.pbs.org/wnet/wideangle/episodes/heart-of-jenin/map-palestinian-refugee-camps/5089/

17. Population, Housing and Establishment Census 2007: Census Final results in the West Bank Summary (population and Housing). Palestinian Central Bureau of Statistics. August, 2008. http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book1487.pdf

18. Doumani, Beshara. Rediscovering Palestine Merchants and Peasants in Jabal Nablus, 1700-1900. Berkeley, California: University of California Press, 1995.

19. Tubas City Profile. 2006. P.2. Jerusalem: The Applied Research Institute - Jerusalem. http://vprofile.arij.org/tubas/static/localities/profiles/109_Profile.pdf.

20. Tubas City Profile. 2006. P.5. Jerusalem: The Applied Research Institute - Jerusalem. http://vprofile.arij.org/tubas/static/localities/profiles/109_Profile.pdf.

Digitized by Birzeit University Library

7. "The Chamber of Commerce and Industry Nazareth and the Galilee." The Chamber of Commerce and Industry Nazareth and the Galilee. Accessed August 13, 2014. http://www.nazareth-chamber.org.il/English.aspx.

8. Palestinian Centre for Israeli Studies, MADAR, "Estimation of the scale of purchases of goods and services by Palestinians from the inside in the areas of the Palestinian Authority", (in Arabic), July 2013, Ramallah (unpublished).

9. Israel Defense Forces, Civil Administration, "The Economic Impact of Israeli-Arab Visitors to the West Bank - General Overview of the Impact of the Confidence Building Measures 2010." Accessed October 15, 2014. https://www.scribd.com/doc/50434209/Israeli-Arabs-and-West-Bank-Economy.

10. Bahour, Sam. "Israel Declares War On Palestinian Banks." May 24, 2014. Accessed August 19, 2014. http://talkingpointsmemo.com/cafe/israel-declares-war-on-palestinian-banks. See also: Maan News Agency, "Jihad Al-Wazir: If Israel refuses to exchange shekels we will deal in Dinars", 24 April 2014.

11. Palestinian Authority, Ministry of Tourism, Statistical Department, June, 2014.

12. Khalidi, Raja J. and Taghdisi-Rad, Sahar: "The economic dimensions of prolonged occupation: continuity and change in Israeli policy towards the Palestinian economy". UNCTAD, Geneva, August 2009.

13. Israel Defense Forces, op.cit.,

Digitized by Birzeit University Library

Endnotes:

1. Khalidi, Raja "Economies at the peripheries – reconnecting the fragmented economic system of Palestine" (Paper delivered at Muwatin Annual Conference, Ramallah, September 2014).

2. Khalidi, Raja, and Mtanes Shehadeh. "Impeded Development: The Political Economy of the Palestinian Arabs inside Israel." (2014); 115-137. ." In Decolonizing Palestinian Political Economy, 115–137. New York: Palgrave Macmillan, 2014.

3. Khalidi, Raja, and Mtanes Shehadeh. "Israel's 'Arab Economy': New Politics, Old Policies?" (Forthcoming, 2015).

4. Khalidi, Raja, and Sobhi Samour. "Neoliberalism as Liberation: The Statehood Program and the Remaking of the Palestinian National Movement." Journal of Palestine Studies 40, no. 2 (2011): 6-25.

5. "Interview with Dr. Mufid Qassoum- Vice President for International Relations at the Arab American University of Jenin (AAUJ)." Personal interview by Raja Khaldi and Qossay Alsattari.

6. "Interview with Dr. Mahmoud Abu Muis President of the Arab American University of Jenin (AAUJ)." Personal interview by Raja Khaldi and Qossay Alsattari.

Digitized by Birzeit University Library

primary contradiction that spans the whole territory. This sees the different Palestinian Arab regions within the Israeli regime as natural complements of each other, appropriate markets for each other and assets to each other's long term prospects for survival, growth and eventually development. So their reconnection and integration can only continue, with or without organized promotion and regulation, and regardless of the physical obstacles that can perhaps hinder, but not stop, this renaissance of an Arab economy throughout historic Palestine.

In fact, efforts that reinforce the fabric of the colonized and subjugated Palestinian Arab people and that advance the interests of those people waging the anti-colonial struggle surely also challenge the predominance of the neo-liberal model of trans-national capital consolidation wedded to settler colonialism that all regions and segments of the Palestinian people equally endure regardless of the administration governing them. To the extent that Arab markets and Arab capital formation can provide a framework for emphasizing Palestinian identity, interests and popular solidarity in the face of colonial domination, and for confronting colonial Israelization, this would appear to be a path to economic development with national liberation that could yet yield results.

Coupled with the recent wave of popular and commercial endorsement of boycotting Israeli goods and replacing them where possible with Palestinian Arab products from the West Bank or Israel, this takes the issue of cross-border transactions from the realm of the anecdotal to that of economic challenge and political imperative. The potentials of strengthened Palestinian economic and social relations across the Green Line have yet to be explored seriously by government and local authorities, business leaders, civil society organizations or activists. Indeed, this report has indicated a number of areas where data and research gaps could be addressed to ensure a more systematic coverage and monitoring of these relations and better advocacy and awareness towards them. But these exchanges have acquired a life of their own in a few years, adapting to the ebb and flow of the struggle and conditions on the ground, today clearly more an organic market phenomenon than an intended outcome of any policy. This implies that policy makers, researchers, investors and politics may have a hard time keeping up with the curve as these raw economic forces continue to take hold of markets and consumers irrespective of borders, checkpoints and barriers.

Digitized by Birzeit University Library

- compensate for the loss of business in Arab towns in Israel to the West Bank market;
- resolve problems related to mutual image, attitudes, and deep seated regionalism; and
- enlist mayors and local authorities in Arab villages in Israel in promoting tourism and shopping in the West Bank and resolving problematic issues as they arise, including through "customary law";

- Promoting trade and investment relationships between Palestinian businesses through trade fairs and publicity campaigns on both sides;
- Establishing marketing associations/corporations to organize the trade in the products of agricultural areas such as Tubas and Qalqilya, aimed at specific markets, seasons and consumer groups, including Palestinians in Israel; and,
- Improved local parking and other municipal services for Palestinian visitors from Israel especially on Saturdays and at other seasonal peaks;

❖ **The business sector in the West Bank and in Arab communities:**

- Participate in trade promotion activities and fairs on both sides,
- Explore the feasibility of cross-border joint ventures;
- Arab-Arab trade facilitation and transport cooperation to generate business for Palestinian operators in Israel and cut costs for West Bank shippers;
- Greater protection and decent wages and working conditions for Palestinian seasonal agricultural migrant workers from the West Bank; and,
- New investment in the Arab region in Israel alongside import substitution industrialization in the West Bank to produce and market for the wider Arab economy in West Bank, Gaza Strip, Jerusalem and Israel as a whole.

In a more strategic sense, wider recognition of the significance of North-North links is rooted in a view of the confrontation with settler colonialism as an enduring

Digitized by Birzeit University Library

❖ At the macro (PA) level:

- Socio-cultural awareness campaigns for Palestinians in the WB and Palestinians who are Israeli citizens about each other, to address head-on various misconceptions about each other's culture and norms;

- Banking facilities and intervention with the Bank of Israel on means of payment problems (cheques, credit cards etc);

- Preferential treatment to Palestinian investors, traders and producers from Israel in market access, taxation and local property ownership requirements;

- Monitoring and facilitating the entry of Palestinians from Israel into and around the West Bank to better understand their needs and ensure they are welcome and feel at home;

- Establishing local and joint arbitration and enforcement mechanisms, including informally, that can hold Palestinian (and/or Jewish Israeli) merchants from Israel accountable for fraudulent or poor business and payment practices; and,

- Special measures and legal resort mechanisms to protect Palestinian farmers from the financial risks and obstacles inherent in export to this market, especially in view of the unhindered access that Israeli farm products enjoy in the West Bank.

❖ The role of local communities and concerned private sector representative institutions:

- Fill the leadership gap between both areas by local city-city awareness campaigns and concerted efforts to:
  - cater to and facilitate the flows of consumption spending by Palestinians from Israel in the West Bank;

Digitized by Birzeit University Library

- constant advertising and attractive and targeted publicity;
- advising customers on local sites to visit and restaurants to try;
- keeping in contact with customers, remembering them and developing personal friendships and social relations beyond pure commerce;
- credibility and respect to customers so that they go back home with a good impression of West Bank traders; and,
- promoting Palestinian products when available and encouraging customers to seek alternatives to Israeli products.

6. The imperative of reconstitution of economic links: fostering economic relations and entrenching common interests

Despite (and in resistance to) settler colonialism, the promotion of North-North links and wider Palestinian inter-regional trade can serve as an alternative to more of the "incorporation without integration" that has been the underlying dynamic of Arab-Jewish economic relations since 1967.[22] Anything that challenges or reverses that process and allows for the accumulation of Arab economic power in the balance can only be a support to the broader Palestinian nation-building process.

While the preceding section has identified the main problem areas and potentials of this North-North (Arab-Arab or Palestinian-Palestinian) trade, and those businesses concerned have shown their willingness to do their part, much remains to be done by authorities at the government, community and private sector levels. The following points suggest a plan of action, which if embarked upon could reveal feasible and effective solutions, at little cost but with high potential return, and mutual benefit for all concerned.

Digitized by Birzeit University Library

The most frequently cited obstacles in the way of enhanced economic interaction with this market are:

- general political and security instability;
- Israeli checkpoints and movement restrictions especially at the main Crossings/Terminals;
- cultural differences arising from the diversity in confrontation with occupation;
- problems with unreliable means of payment;
- difficulties in ensuring cross-border after-sales service and repairs of purchased goods;
- the relative isolation of Palestinian communities on both sides from regional and global markets and trade: and,
- the absence of joint companies and investors coordinating investments and commerce.

As for these merchants own sense of "corporate responsibility" towards this clientele a number of actions are cited, which confirm the seriousness with which they view this market:

- simple good manners and welcoming attitude;
- participating in or organizing fairs, festivals, sales and other promotion activities;
- stocking a range/diversity of models and products that these customers seek;
- keeping prices competitive, quality good and shopping space comfortable;

Digitized by Birzeit University Library

while summer vacations also are an important period for intensification of shopping visits.

- For 40% of respondents, Palestinian shoppers from Israel account for between 30-40% of their clientele, while for a third of respondents, they accounted for 50-60% of their clientele, and in a few cases (in Jenin and Tubas) for as much as 80-90%.

- For over half of those interviewed, these consumers were their main source of sustenance, especially in Jenin and Nablus. Even considering the targeting of the interviewees is a powerful reminder of the significance of the issue to at least part of the local retail trade sector, if not the wider community.

- All payments are in Israeli Shekels with neither the US Dollar nor the Dinar being used as might be the case for other transactions in the West Bank, and almost 90% reportedly in cash, with some payments still accepted in bank checks or credit cards.

- For over 80% of those interviewed, the cost factor was the primary motivation for the high consumer demand for West Bank goods from Palestinians in Israel, though almost 15% considered quality to be a major determining factor.

- Around 60% of respondents have noted a substantial increase in these transactions in the last few years, though in some areas a decrease has been felt.

- While almost no respondents noted local Municipal level efforts to attract and better manage this trade, some 60% asserted that there was room for measures that central and local government and private sector institutions could undertake to ameliorate conditions and address problem areas.

- Respondents were forthcoming in their evaluations of problem areas and ways to address them locally and by the wider communities concerned.

Digitized by Birzeit University Library

same trust issues as encountered elsewhere are evident in Qalqilya. But as in Nablus, merchants do not allow this to become an issue since they do not trust customers from Israel enough (except longstanding and established clients) to take checks and instead accept payment only in cash (or credit card if available), hence avoiding the sort of festering complaints that Tubas farmers have endured.

e. Three cities' common experience with trade with Palestinians from Israel

As part of the field surveying undertaken for this report, interviews were conducted with 30 merchants from a variety of branches in Jenin, Nablus and Tubas involved with the day-shopping and other retail trade with Palestinian visitors from inside Israel. The interviewing did not aim at establishing statistical conclusions about the overall significance of these flows to the cities as a whole. Rather, it focused on the experience of merchants who are noted for their dealings with Palestinians from Israel, a better informed and more concerned part of the broader private sector in these cities supplying goods for this specific market of consumers. Hence, the most indicative responses are reviewed here briefly owing to their value in better understanding the underlying dynamics of these flows as presented above.

- Some two-thirds of Palestinian households from Israel shopping in these three northern cities originate in the (relatively near) Nazareth/Galilee area, followed by the Lower Triangle border villages and only a small proportion originates in the Northern Triangle (Umm al Fahem/Wadi Aara).
- Over the year, two-thirds of shopping visits are concentrated on or close to Saturdays, and under a third of visits are noted on other days of the week.
- The highest noted frequency of visits was weekly, followed by monthly and daily.
- As significant as Saturdays over the year, are the more intensive flows during the many (Jewish, Islamic and Christian) holidays over the years,

Digitized by Birzeit University Library

Today industrial level production of seedlings and home gardening accessories is a major branch in Qalqilya, drawing a significant Israeli clientele, both Arab and Jewish. However, the prospects for developing the agro-nursery export branch are dimmed by the restrictions on import of many fertilizers which prevents them from competing in global and Israeli products despite the reputedly high quality of their products. Meanwhile, Israeli farmers and merchants buy from flowers/fruits/gardening material from Qalqilya growers and then they end up marketing it as Israeli products abroad.

Almost all the Palestinians from Israel who come to Qalqilya are from the villages of the neighboring Triangle, and their interactions go back to well before the second intifada, which affected Qalqilya deeply, and purchases of Palestinians from Israel reportedly decreased by about 80%. Since 2007 there is a reemergence in the economic relationship and on Saturdays, during holidays and summer seasons Palestinians from Israel come in large numbers to shop in Qalqilya, much as those from Galilee throng into Jenin, though less intensively and with greater restrictions at the Crossings.

In addition to the export of seedlings and gardening equipment, some Qalqilya products (mainly fruits) are marketed through Palestinian wholesalers in in Israel, as Qalqilya has the perfect eco-environment for tropical fruits such as avocados, guavas, mangos and also (historically) citrus. Qalqilya (and the Bartaa-Tulkarem-Salfit border communities nearby) also boasts many vehicle maintenance and auto spare parts enterprises which attract Palestinian clients who live in villages literally across the Wall. In addition, the proximity of Palestinian villages across the Green Line in this region (more than any other West Bank border with Israel) implies a social fabric that prior to and since 1948 entailed intermarriage, social bonding and relationships between families on both sides of the border, with some villages literally split down the middle by the Green Line or, more recently the wall, between an "east" and "west" of the same village.

As in Jenin, Israeli obstacles to the movement of Qalqilya residents and controls on what Palestinians shoppers may bring back into Israel can have a dramatic effect from month to month or week to week. In addition, the

Digitized by Birzeit University Library

Israel, it did not succeed in its task. Some farmers from Tubas lost millions of shekels and went into bankruptcy because of the fraud issues. Farmers in Tubas feel that Palestinian merchants from Israel are coming to the West Bank not so much for "patriotic" or economic cooperation motives but rather for quick profits and for fraud. The lack of coordination and law enforcing mechanisms between Palestinian communities in Israel and the West Bank, as exhibited by the Tubas problems, reveals an important weakness in the overall relationship that undermines and puts at risk an otherwise significant economic cooperation potential for both sides of the equation.

d. Qalqilya

Qalqilya serves as the administrative center for the Qalqilya Governorate, which like Tubas was also part of a larger (Tulkarem) Governorate. There are about 50,000 people living Qalqilya city and about 100,000 people in the Governorate as a whole.[17] Historically, the population of Qalqilya depended heavily on agriculture and used to trade with Jaffa, Jordan and Nablus. The Israeli Separation Wall and the occupation restriction on movement affected Qalqilya's economy and social fabric deeply and isolated it from all the cities and villages that surround it to the north and east. There is one narrow entrance into and out of the city and there is a high dissatisfaction in people's lives, with the occupation control mechanisms exercising a daily pressure on the population.

The Wall also had a severe impact on the agricultural sector in Qalqilia and much of its land were confiscated, estimated at around 50% of the city's land.[21] As a result of the tight Israeli security imposed on Qalqilya, the local economy became very isolated and dependent on Israel. Many farmers left their land and started working in factories. The majority of Qalqilya labor force work in factories in Israel proper and in Israeli settlements. According to Qalqilya Chamber of Commerce officials, before the second intifada there were about 20,000 Israeli permits issued to workers from the Governorate however after that the numbers of permits dropped drastically. Qalqilya is facing a host of serious economic challenges and there are high unemployment rates, and households are heavily indebted.

Digitized by Birzeit University Library

report as much as NIS 25 million owed to Tubas exporters by Palestinian merchants inside Israel. They have had so many bad experiences with bounced checks and unreliable business partners and unscrupulous lawyers across the border that some call for complete disconnection between the West Bank and the Arab economy in Israel.

In addition to the export of agricultural products, Tubas agricultural workers have for decades provided seasonal labour on farms in the Galilee, especially labour -intensive farming communities. Some farmers from Tubas go with their families, reportedly in the hundreds every season, mostly illegally and without work permits, to work for as many as 40-50 days a year for substantially higher daily wages (as much as NIS 150-200) than they can earn in their region, though well below Israeli wage levels. Palestinian host farmers go to considerable lengths to conceal their use of these labourers, though essentially the risk is borne by the workers themselves. Despite the considerable danger and hardship entailed by entering and staying in Israel, and the ramshackle living conditions they endure in the fields and tin shacks that shelter them in the Galilee, they often end up not getting paid or paid less than what was agreed.

The special problems faced by Tubas exporters and agricultural workers, who have their own channels of dependency on the Palestinian economy inside Israel, are symptomatic of wider obstacles affecting the prospects for North-North cooperation and trade. These include a host of legal and enforcement issues, whereby Israeli law protects Israeli citizens, including Palestinians, but not those West Bankers who have no resort to Israeli or Palestinian legal channels to resolve business disputes. In fact in some cases when merchants from Tubas presented themselves in Galilee Arab towns requesting payment of outstanding debts, the indebted local wholesale merchants called the Israeli police to report them for harassment or lack of permit or other diversionary accusations.

There are no economic institutions or regulations to protect farmers and merchants from Tubas. And even though they tried to establish a committee to recover outstanding debt owed to them by Palestinian wholesalers inside

Digitized by Birzeit University Library

The main channels of economic transactions with Palestinians from Israel include day-tourism and shopping in the old city and meals in restaurants, coffee shops and new leisure resorts such as Sama Nablus. Hotels in Nablus are also well-prepared to receive visitors from the North for whom a day is not enough or who are simply seeking a break from the routine of their homes and villages. Retail merchandise in Nablus is even more diverse and up-market than other cities, while some dentistry services are also available for Palestinians from Israel, though not on the scale provided by Jenin. In the other direction, some Palestinians from Israel act as intermediates or transit/transport operators between large shippers and businessmen in Nablus and Israeli markets or ports, while some Nablus food, stone and processed foodstuffs are marketed in Arab markets through Palestinian businessmen in Israel.

c. Tubas

Tubas is a small city located in the north eastern West Bank, and like Jenin, Nablus and Qalqilya is the capital of a Governorate of the same name (though previously Tubas was part of the Nablus Governorate).19 The population of Tubas in 2007 was over 16,000 while the population of the whole Governorate was 50,261.17 Tubas depends economically heavily, if not exclusively on the agricultural sector and the inhabitants of Tubas make their living from cultivating field crops, vegetables, some fruits and raising livestock.20 After the Israeli occupation of the West Bank and Gaza in 1967 many of the residents of Tubas began working inside Israel and in neighboring settlements as migrant workers.

The work force is also largely agricultural, (some 60%) and this largely shapes their relationship with Palestinians in Israel, whereby the main channels of economic transactions is in the form of agricultural exports by Tubas producers and merchants to wholesalers in Arab towns and cities inside Israel. There are no cross border tourist flows or Palestinian retail shoppers from Israel as in other cities, and overall the relationship is viewed as less positive or vital than elsewhere in the Northern West Bank. Tubas farmers

Digitized by Birzeit University Library

those students and in the professions they train to enter. AAUJ has gained a reputation in dentistry with a good diversity of medical-related and applied sciences departments and programs. For Palestinians from Israel looking for an Arab environment and to reconnect and strengthen their roots to larger Arab culture, the AAUJ offer is clearly attractive and, apparently, increasingly so.

b. Nablus

Historically Nablus has been a strong commercial and administrative center for the towns and villages surrounding it, providing an opening to the Arab hinterland. Indeed Nablus historically was a regional trading center with strong production and trading capabilities.[18] Nablus is famous for its production of soap, olive oil and handicrafts. In addition, Nablus production industry is focused on production of furniture and textile manufacturing. Today, Nablus boasts a big commercial center and a huge mall that is near the old city shopping centre, all catering to its population (in 2007) of over 126,000 and the many villages around it.[17]

There is less dependency on trade with Palestinians from Israel than cities closer to the border; economic transactions/relationship with them seem to be evaluated by local officials and merchants more positively and their impact is less volatile compared to other cities in the West Bank. This is both owing to the relatively wealthy and more diverse and vibrant productive economy of Nablus as well as greater confidence in business dealings with the outside world. Trade has been a feature of the Nablus economy for generations and Nablus merchants are capable of supplying very specialized goods for all tastes and needs. Nablus traders have special marketing skills and a unique way of presenting their goods and advertising them. Traders believe in diversification and so they take risk when it comes to production and trade. Nablus business leaders also claim that there is a social stigma attached to indebtedness and traders are loath to extend credit to customers in any way or use bank loans to invest and expand. For example, Nablus merchants refuse to deal with the risks in accepting checks for merchandise purchases by Palestinian customers from Israel, avoiding a problem noted in other cities.

Digitized by Birzeit University Library

But since 2006 Jenin was the first West Bank city to witness the reemergence of economic relationships between with Palestinians living inside Israel. According to officials of the Jenin Chamber of Commerce, the city has come to depend heavily on this relationship and during good geopolitical conditions over 5000 carloads of Palestinians from Israel enter Jenin weekly. As stated by one businessman in an interview: "Palestinians living in cities inside the Green Line are the economic engine for the Jenin economy, and contribute heavily to its survival and growth", The purchasing power for Jenin residents is generally weak and this is why expenditure by Palestinians from Israel provides such a visible stimulus to local economic activity.

According to the Chamber of Commerce, on an active Saturday as many as 10,000 Palestinian shoppers from Israel might visit Jenin and up to 85% of the commercial turnover on such shopping days is from them. In addition to the day-tourism of Palestinians from Israel spending a day in Jenin touring around, shopping and having meals in restaurants and coffee shops, retail merchandise markets provide food/household items which are markedly less expensive than in Israel (eg. staples such as rice and sugar as well as vegetables and other fresh food produce). Jenin is also the center for dentistry and educational services in demand among Palestinian from Israel. In addition, high quality building stone from nearby Qabatia is exported and sold inside Israel, while the nearby Jalemeh Terminal is the major crossing checkpoint for the trade of the northern West Bank with Israel and its opening hours, operating conditions and capacity can impact the region as a whole for better or worse.

In the broader context, the economy of Jenin increasingly depends on the AAUJ, whose influx of students, construction and related service activity has contributed to reviving the economy in Jenin for the past years as much as any other factor. AAUJ is an interesting option for Palestinians from Israel for several reasons. The university managed to shorten the commuting distance for students compared to studying in other universities in Israel (Tel Aviv/ Jerusalem/Beersheba) or Jordan. The university is cheap compared to other college choices for Palestinians from Israel, while graduates of AAUJ get employed very quickly, as there appears to be a high demand in Israel for

Digitized by Birzeit University Library

They have only one Arab counterpart inside Israel, the Nazareth Chamber of Commerce and Industry. The Chamber has hosted tens of delegations from the West Bank, including meetings with Arab businessmen from the Galilee, tours of the holy places and joint cultural events, while also organizing the participation of tens of companies and factories in Palestinian exhibitions in the West Bank. The Nazareth Chamber also signed a memorandum of understanding with the Bethlehem Chamber of Commerce and Industry to increase cooperation, procedures of joint investment and reinforcement of business relations. But the relation has never been addressed at a higher level of Arab political parties or local authorities in Israel concerned and is only of concern at the level of local business initiative.

5. Poles of exchange: profiles of Jenin, Nablus, Tubas and Qalqilya

a. Jenin

Jenin is one of the biggest Palestinian cities in the West Bank and is one of the three Palestinian cities that formed the "Triangle" region of north-central West Bank along with Nablus and Tulkarem. Jenin historically been known for its strong agriculture such as fruits and vegetables. After the Nakba the population of Jenin changed drastically from 3,990 in 1945 to 10,000 in 1948 as many Palestinians became refugees in the city.[15] Jenin Refugee camp was created in 1948 and was expanded in 1967.[16] By 2007 Jenin's population was around 120,000 not including the Jenin refugee camp which had around 35,371 residents.[17]

Historically, Jenin was connected to Palestinians cities that exist today along and inside the "Green Line" after the Nakba in 1948 broke the economic, social and political contiguity that existed between Palestinians in the Galilee/Triangle/Coastal areas and the West Bank. Given its proximity to Israeli population centres and its rebellious history, Jenin has been exposed to major challenges from the Israeli military occupation, especially during the second intifada during which there was an eleven day assault on Jenin refugee camp.

Digitized by Birzeit University Library

and survey responses that Palestinians from Israel could be "doing business" on behalf of Israeli exporters, this appears to be more a matter of mutual cultural misconceptions than any real risk based on evidence or recurrent episodes. But the occasionally problematic behavior of some Palestinians from Israel when visiting West Bank towns has at times inflamed passions and led to polarization in public opinion on both sides of the Green Line.[14] On the other hand, the diversion of more than NIS 1 billion of potential consumer expenditure to West Bank markets has also led to dissatisfaction among some retail traders in Arab towns in Israel affected by this shift in consumption patterns.

For most PA institutions/Ministries, policy makers and businessmen, these economic relations remain largely below their radar, either because of their informal and unrecorded nature or the political difficulties inherent in systemizing and institutionalizing such relations. This is unfortunate both because of the strategic Palestinian assets accumulated through the strengthening of these relations as well as the immediate economic benefits they confer upon the Palestinian economy in the West Bank and the utility they represent for Palestinian citizens of Israel. Greater attention by the PA to promote and prioritize these common trade and investment interests is warranted and overdue. Neglect of the issue by central authorities should not, however, delay efforts at greater harmonization between policy measures and investments at the local levels in those cities of the West Bank where these transactions are most visible and have become a standing feature of sustaining local livelihoods.

Here the Chambers of Commerce and private sector representative organizations need to take the lead in designing and proposing consumer protection and trade facilitation measures if central government is expected to eventually do its part. Indeed, in the course of the field research for this study, the officials of most Chambers of Commerce expressed strong interest in the subject and cooperation, with a view to greater public and government awareness and policy measures to expand and better benefit from its potential impact. These local institutions, which provide important problem-resolving and municipal space management functions to facilitate the recurrent influx of hundreds of vehicles and families to their cities, recognize the vitality of these flows to the local economy, and urge greater coordination at the regional and national level to sustain and nurture them.

Digitized by Birzeit University Library

towns was encouraged and widely publicized by Israeli authorities as a way to boost Palestinian economic growth and a concrete achievement of "economic peace":

> "Allowing free entry of Israeli Arabs into Palestinian cities demonstrates a key example of the way the improved security situation serves the Palestinian population as a whole. The Civil Administration and the Security Forces view the economic improvement as a direct result of the relatively quiet security situation." [13]

This implies that official Israeli policy does not oppose this reconnection and indeed has promoted conditions to allow it to proceed and expand without considering such ties to threaten Israeli sovereignty or control either economically or politically. However, the utility (to Israel) of such trade for long-term pacification purposes (of both the consumption-hungry Arab population of Israel as well as the economically fragile and historically volatile northern West Bank) can always be outweighed by security and control considerations. By starving rebellious Jenin or problematic Qalqilya of a lifeline to the local economy's subsistence, a pacification policy can easily be turned into punishment, if the security and political goals so demand and even when no real and imminent threat may be posed.

Beyond that concern, and the above-mentioned surplus Israeli currency issue, which is of interest to banking authorities on both sides, the only institutions interested and active in either monitoring or promoting these trade links are the Chambers of Commerce in the main concerned cities (especially Jenin, Tubas, Nablus, Qalqilya and Tulkarem). Problematic issues remain to be addressed by local authorities and businesses, such as adequate central parking spaces for cars and buses, price gouging by overly zealous traders, valid means of payment (other than cash) used by shoppers, and other logistical aspects. This is not to mention mutual cultural insensitivities which go deeper in the inter-Palestinian social relation. These include the use of Hebrew language terms in conversation and the sometimes lavish lifestyle of Palestinian tourists from Israel, feeding a perception among some Palestinians that their compatriots from Israel can afford the same sort of expenditures or demands as Israeli Jewish shoppers. While some businessmen and members of the public have expressed concerns in interviews

Digitized by Birzeit University Library

4. Policy environment and institutional framework

This generally positive and growing Palestinian-Palestinian trade has been largely spontaneous, unplanned, uncontrolled and uncharted to date. There has been little in the way of official policy on either side of the relation to monitor, promote or otherwise influence these contacts. Only the known physical obstacles in place have "regulated" this movement, especially the border crossing terminals, whose operation by Israeli authorities can either facilitate or hinder these exchanges, depending on security conditions and political goals at any given time. For example, during the field research period of this study (June 2014) on any Saturday of that month thousands of vehicles were recorded by the Palestinian Tourism Police to have passed the Jalameh/Jenin crossing terminal, carrying Palestinian families from the North for excursions into Jenin and beyond. Yet for the summer period of the Gaza war, this weekly flow had been stemmed to a trickle, mainly as result of more stringent security requirements and closures imposed by the authorities, though local security instability naturally also discourages leisure or shopping visits at such tense times.

It is a matter of some debate as to the extent to which application of stringent crossing procedures is a matter of security or also an instrument used by the occupation authorities to pacify and alternatively, punish, local Palestinian populations. While such a claim might be difficult to substantiate in each and every case, such collective punishment is standard operating procedure for Israeli occupation and widely documented over the years.[12] More pertinent in this case is the fact that since 2009, Israel offered "economic peace" to the new PA administration (under Salam Fayyad) in return for recommencing a political negotiating process. A key component of that strategy was reviving the northern West Bank which had suffered more harshly than other areas during and since the Second Intifada, and where the return of PA security control called for corresponding economic growth.

Since then, many other movement and access limitations on Palestinian remained in place, and Israeli Jewish citizens were barred from entering PA controlled "Areas A", but these restrictions were not applied to Palestinian Arabs from Israel. Instead, their passage through check-points for shopping in the West Bank border

Digitized by Birzeit University Library

Meanwhile, aggregate data provided by the PA Ministry of Tourism show that the number of overnight visits by Palestinians from Israel increased in 2013 to 105,555 hotel nights, or 11% of the annual occupancy of Palestinian hotels, up from 2012 (93,177).[11] While these data do not indicate how many people those hotel-nights involved, assuming average family size, this implies that around at least 20000-25000 family/couple visits over the year. In addition, PA data for total "inbound tourism" visits is calculated by the PA Tourism police from multiple monitoring points) around the main cities of the West Bank (counting vehicles and entries to paid resorts, including day and overnight stays). These data, which include an unknown degree of double counting (either of the same vehicle at more than one site in the same city or travelling to more than one city), indicate a steady increase in the numbers of inbound Palestinian visits from Israel. In 2012 there were around 842,908 visits (32% of the total non-Palestinian tourist visits to the West Bank), but in 2013 these increased by 15%, to 950,572 visits (35% of the total tourism visits). Clearly this significant mass influx of Palestinians from Israel is not simply an economic phenomenon driven by regional cost differentials or one that can be stopped by this checkpoint or that closure order, but speaks to a natural social and cultural flow and a vacuum that needs to be filled.

The most frequented West Bank city for Palestinian shoppers from Israel is reportedly Jenin, followed by the Tulkarem area (including Qalqilya and the cross-Wall town of Bartaa), mirroring the distance of Arab population centers in the Galilee and Triangle to these northern West Bank areas. Indeed, physical distance is reported by surveyed households to be the major hindrance to expanded exchanges involving Palestinian communities further from both sides of the border. The survey confirms the instinctive conclusion that the overriding motivation for this consumer trade is the cost difference for same or similar goods between Israel and the West Bank. But this demand- stimulating factor is compounded by the comfort and socio-cultural attraction of shopping in an Arab market environment, rather than the commercial malls of Israel. This is further confirmed by the surveyed population's evaluation of the treatment they receive from West Bank traders and service providers, rated by 40% of households as excellent / very good and by 50% of households as good / acceptable.

Digitized by Birzeit University Library

additional to that recorded by either side's statistics. Nevertheless, the estimate ($310 million) of unrecorded sales (exports) of West Bank of goods and services to Palestinians from Israel is equivalent to almost half of recorded Palestinian exports to Israel.

The significance of these aggregate estimates are further substantiated by the excess NIS cash accumulation in the Palestinian banking system of well over NIS 1 billion by mid-2014, according to the Governor of the Palestinian Monetary Authority.[10] The Bank of Israel delayed for a period converting this surplus cash in Palestinian bank accounts to hard currency (as provided for by Israeli-Palestinian Protocol on Economic Relations) because the sum could not be accounted for by official trade and labour statistics or banking data. It is informally acknowledged by concerned officials that this accumulated amount possibly reflects effects of some illicit activities (smuggling and money laundering in and out of the WB, as well as East Jerusalem-West Bank unrecorded transactions). But the bulk of that sum was considered to be from of cash purchases by Palestinian households from Israel – a sort of net Palestinian-Palestinian balance of payments at that moment in time (decidedly in favour of the West Bank). This dimension of the issue elevates an otherwise unnoticed and under-estimated commercial dynamic into a major point of interest in the broader Israeli-Palestinian economic relation, not a simple feat for a spontaneous and largely ignored economic power arising from nowhere.

The survey results also indicate that some 30% of Palestinian households in Israel had visited the West Bank in the month of the survey. Of all Palestinian households in Israel, 27% visited at least once a month for shopping, spending on average NIS 813 annually per household. Some 15% of their total household expenditure on clothing and 5% of their total expenditure on food products was in the West Bank. The survey estimates that 14% of Palestinian households visited the West Bank for tourism and leisure, each spending on average NIS 1,300 annually on these visits. Average monthly expenditure of students in West Bank universities is estimated conservatively at NIS 3,300 (for the 9/10 month academic year). Over 12% of all Palestinian households from Israel report utilizing West Bank car repair services, while 38% had visited at least one West Bank restaurant annually, each spending on average NIS 177 per meal.

Digitized by Birzeit University Library

Nevertheless, this study has benefitted from privileged access to the hitherto unpublished findings of a field survey conducted by the Palestinian Centre for Israeli Studies (MADAR) in 2013 to attempt to quantify the total value of expenditures by Palestinians from Israel in the West Bank, covering most of the sectors identified above.[8] The telephone survey was conducted among a statistically representative sample of 523 Palestinian households from communities in the north and centre of Israel, and aimed at estimating the value of aggregate flows in specific areas of expenditure and their significance in overall Palestinian household expenditure and consumer behavior in Israel, as well as obstacles to expansion of this trade, both real and perceived. Despite the potential margin of error of telephone interviewing for investigation of such issues, this source provides the only available, quantitative picture of the substantive analysis here. The findings are presented here to deepen understanding of the dynamics of these processes, even while statistical exactitude is not of major concern.

According to the MADAR survey, the total current value of purchases of goods and services from West Bank markets and service providers by Palestinian households in Israel is estimated annually at around NIS 1.1 billion (equivalent to over $300 million). The survey estimates that of the total expenditure of all Palestinian households in Israel on core consumer basket goods (food, clothing, household cleaning and cosmetics) of around NIS 14 billion, some NIS 900 million is spent in the West Bank, plus an estimated NIS 40 million on consumer durables (furniture and electrical goods). In addition, some NIS 49 million is estimated to be spent on restaurants and NIS 24 million on hotels and resorts. To these sums may be added an estimated NIS 89 million on university education in the West Bank for a total of around NIS 160 million on the main services provided.

While these appear to be conservative estimates that cover only the most visible forms of trade, they are substantiated by other sources, including a report by Israeli authorities that consumer expenditure in the West Bank by Palestinians from Israel amounted in 2010 to NIS 800 million.[9] The MADAR survey estimate of NIS 1.1 billion total expenditures provides a reasonable indication of steady growth in that trade in the 2010-2013 period. So for indicative purposes, while this trade constitutes a comparatively small share of overall Palestinian "exports" to Israel, it is most likely not captured by official data and hence should be seen as

Digitized by Birzeit University Library

In addition to these increasingly diverse and dynamic relations between Palestinians in Israel and the main northern and central West Bank cities, other regions, especially Bethlehem and Jerusalem attract significant numbers of pilgrims. Indeed, the Islamic Movement in Israel organized for many years weekly bus tours from villages and cities in the Triangle and Galilee to pray at the Aqsa Mosque in Jerusalem. Visitors spend the day in the Old City markets following Friday prayers and provide a regular and reliable boost to local markets, not to mention solidarity and social networking of value on a deeper level. Palestinian Christians from around the country visit Bethlehem on religious and other holidays, providing yet another component of demand and economic interaction that defies borders and checkpoints. Meanwhile Hebron is a magnet for Arab shoppers and university students from neighboring localities in the Naqab and the richness of its markets and commercial life provide many options for curious and demanding consumers. These flows to Jerusalem and Hebron deserve focused investigation, which has not been possible in this report.

3. Estimates of aggregate exchanges and underlying consumer motivations

The major constraint on research on this subject is the absence of official statistical series on either side of the relation at the macro or micro levels that could help to quantify the scale of transactions and better analyze their sectoral, regional and overall economic impact. While Palestinian official tourism statistics do report hotel-occupancy rates by nationality, including "Israelis" who are exclusively Palestinians citizens of Israel, these only paint a partial picture in one sector. Similarly, the Palestinian tourist police produce statistics on numbers of "visits" by tourists to each Governorate of the West Bank by nationality, yet the manner in which these data are compiled entails enumeration at multiple points and a degree of double counting of the same visit from different vantage points in the same city. Otherwise, there are no time series data that might help to study these and other transactions and while the flows are monitored in some northern West Bank cities by municipalities or the local Chamber of Commerce, no quantitative information is compiled in any systematic manner.

Digitized by Birzeit University Library

market shelves, increasingly so since calls to boycott Israeli goods have prompted searches for acceptable alternatives (Arab products from Israel are exempted from boycott). In addition, a number of businesses from the Galilee have invested in the West Bank since 2010:[7]

- A major oriental sweets manufacturer from Nazareth opened a Ramallah branch;
- A steel doors factory from Sakhnin opened branches in Jenin and Ramallah;
- An investor from Nazareth established an alcoholic beverage factory in Bethlehem;
- An electrical works initiated a joint project with a parallel company in Ramallah.
- A tehina and halva manufacturer from Um-El-Fahm opened branches in Jenin, Nablus and Ramallah.
- Owners of prestigious clothing boutiques from the Galilee established business connections in Ramallah, Bethlehem and Nablus.
- A plaster manufacturer from Sakhnin established a parallel factory in Ramallah.

At the same time, as Palestinians in Israel have begun to move into occupational categories such as self-employed transport workers (commercial truck and public bus drivers), they have a special advantage in providing transit transport services to Palestinian shippers and commuters between the West Bank and Israel and its seaports, occupying a critical link in the larger chain of Palestinian-Israeli trade in services. Additionally, some of the tourist transport services for tourists entering the West Bank via Israel are provided by Palestinian tour operators and professionals from Nazareth active in this sector. In yet another new branch of activity, namely real estate services, some Palestinians from Israel are purchasing apartments or even land in the West Bank, including the new residential estate Rawabi. Special requirements must be fulfilled to avoid fraudulent land purchases on behalf of Israeli Jews, especially obtaining a PA "security clearance" for each purchase, but this has not stemmed interest among more affluent Palestinians in Israel in having a second home near Ramallah.

Digitized by Birzeit University Library

trained Palestinians surely will be felt throughout the Arab economy in Israel and is already affecting the West Bank economy through AAUJ's expansion.

These students are seeking first level degrees in a range of applied and social sciences that would enable them to enter the job market inside and outside their villages with qualifications that in the past they had to obtain from eastern and southern European universities, or else Jordan which attracted university students from the Galilee for many years. In the process, they live in the West Bank for several years, in secure and inexpensive accommodation near Jenin, befriending and otherwise socializing with fellow Palestinian students from the region. Palestinian businessmen from inside Israel have joined hands with Jenin investors in building women's dormitories and installing a range of student services around the university. Interaction and integration has gone so far that the President of the AAUJ affirms that "we in the northern West Bank and the Palestinians from the Galilee are already one people".[6] It even could be said that AAUJ has become the AUG (Arab University of the Galilee).

In other services sectors, new interactions are emerging, such as financial, legal and accounting services, whereby some Palestinians from Israel have accounts in Palestinian banks in the WB mainly for business purposes, while Palestinian lawyers and accountants from Israel provide a range of services for clients from the West Bank in personal, commercial and other representation. While numerous Palestinian professionals from Israel work and reside in Ramallah and some other cities (providing legal, publicity, media, accounting, trade facilitation and other professional services), they effectively add value to West Bank productive and service activity through the firms and institutions they work with.

Meanwhile, Palestinian farmers in Israel rely on hundreds, if not thousands, of (mainly illegal) agricultural workers from the North West Bank and Jordan Valley who migrate seasonally to work on their farms in Galilee and the Triangle (during the olive harvest, and during the cucumber and other labour intensive cash-crop season). They tolerate wages well below local agricultural workers, but still much better than those prevailing in the West Bank.

On the other hand a handful of Arab food products from Israel (eg. Tamra Labeh, Hillal Tahini, Shukha Rice) find their way into West Bank and Jerusalem

Digitized by Birzeit University Library

certain West Bank border towns and suburbs have for many years provided the range of car repair services to Palestinians from Israel, despite the security and legal constraints placed by the authorities on such services. Given the informal (if not illicit) nature of these transactions, there is scant evidence to trace the scale of this trade, but it is generally assumed to be lucrative for both sides.

More recent services trade activity indicative of rising standards of living and human capital on both sides is found in the professional services sector, especially health services. Increasingly, Palestinians from Israel come to the West Bank to utilize some dental and orthodontic treatment, which are not covered by Israeli health and social insurance. An equally promising new avenue are the educational services provided to Palestinian university level students from Israel who enroll in Palestinian universities, especially from the Galilee in the Arab American University of Jenin (AAUJ). Indeed, this new area for Palestinian reconnection tells an important story. Of the total enrolment of over 7000 students at AAUJ, the number of Palestinians from Israel rose by around 10% in one year, from 2700 to 3000 by 2014.[5]

This represents the first time since 1948 that Palestinians from Israel, educated within the Israeli secondary system and many of them women, but without adequate results to enter the Israeli educational system, instead pursue university education en-masse in a wholly Arab socio-cultural setting. For over sixty years, Palestinians in Israel have moved only gradually up the occupational ladder with many obstacles in the way of public service and Jewish private sector employment. But changes in the structure of the Israeli economy and labour demand appear to be opening up new space for employment of younger Palestinians in Israel in a range of public and private low-skilled white collar service jobs. For example in the main cities of northern Israel, most workers in supermarkets, home repair and equipment centres and gas stations are Arab, while Israeli hospitals and medical centers also are serviced increasingly by Arab nurses, technicians, therapists and medical personnel. With government policy aiming to increase the proportion of Arab sector employment in public services from its historic level of under 5% to 10% in the coming years, the impact of new public service jobs for suitably

Digitized by Birzeit University Library

The hotel, tourism and restaurants sector is perhaps the one that has traditionally attracted the strongest demand from Palestinian consumers from Israel and is a lucrative area for further expansion, investment and trade. This generally takes the form of day-trips whereby Palestinians from Israel spend the day touring, shopping or having meals in restaurants and coffee shops and spending the day in public or private leisure parks, such as Haddad Village near Jenin. However, another class of Palestinian tourist from Israel spend overnight in hotels in the West Bank (especially in Ramallah, Jericho and Bethlehem), often for several nights when holidays permit, using them as bases for exploring the local sights and markets. On the other hand, while West Bankers do go to visit Arab cities and tour around in Israel when they (rarely) receive Israeli permits to do so, flows in this direction are relatively minimal, highly constrained and do not always target Palestinian Arab businesses or markets (except for visits to more densely Arab-populated cities such as Akka, Nazareth, Haifa and Jaffa). Of greater complexity and potential economic impact are the expenditures of Palestinians from Israel in the West Bank merchandise retail trade sector, especially in urban centers. This takes three main forms:

- Family-quantity purchases of fresh and processed food products, shoes, clothing and other textiles and leather goods, furniture and other household products at Saturday/weekend street markets in the centers of Jenin, Nablus, Bartaa, Tulkarem and Qalqilya, on a weekly or monthly basis.

- Individual and group "shopping trips" and leisure tours in upscale markets of Ramallah and Bethlehem, the well-stocked and distinct markets of Hebron (limited by distance from the Arab population centers of the north and center of Israel) and the religiously attractive souks of the old city of Jerusalem (for pilgrim group visits).

- Wholesale purchase and marketing in the Galilee and north of Israel of West Bank agricultural products from the northern West Bank on seasonal basis.

Another West Bank 'export' to Arab markets in Israel is in the form of locally produced food and furniture, metal and stone/marble products, which are marketed mainly through Palestinian businessmen in Israel. As for services,

Digitized by Birzeit University Library

access. In most aspects, each is peripheral to the other, having been divided forcibly in 1948, exposed to each other since 1967 and formally united in 1994, rudely separated since 2001 and reconnected only partially in recent years under stringent conditions.

This is the reality of the Palestinian economic "non-system" in Palestine today, both on the map and in the real world. Outdated politics and failed economic ideology cannot inform an effective development strategy for an Arab economy in Palestine. If such development is to be pursued, it must be rooted in the peripheries so as to integrate them in a new configuration suited to the demography, geography and politics of the current phase of the Palestinian people's confrontation with settler colonialism.

2. Reconstituting economic fabric- main channels of emerging economic relations

Given the movement and access restrictions in place affecting Palestinians entry from the WBGS to Israel, economic flows remain largely one way, with Palestinians from Israel purchasing goods and services from the West Bank, including Jerusalem. Hence, these relations may not be vital to Palestinians in Israel, beyond the extent to which they foster closer Palestinian-Palestinian social relations, provide an alternative to intermingling with Israeli Jews and help to keep household budgets in check. While the motives for these growing exchanges may be largely economic (cost) related, there are equally strong cultural, religious, social and political foundations for the inexorable pull of reattachment of Palestinians to each other, at least within the area of historic Palestine, when possible. Yet these consumers constitute an important market for certain areas of the northern West Bank (in proximity to the Galilee and Triangle) and the southern West Bank and Gaza (in proximity to Gaza and the Naqab), not to mention the Old City of Jerusalem. Given the increasingly wide range of exchange that spans a number of important WBGS productive and service sectors, if only from a purely business point of view, this is a market which remains under-exploited and largely spontaneous and disorganized.

Digitized by Birzeit University Library

The latter's development trajectory was interrupted by Zionist colonization before 1948 and by geo-politics since. For Palestinians, the usual process of economic structural transformation remains suspended in the web of interests associated with the endurance of the Israeli state-building and colonization project, as well as the no less degrading impacts of local, regional and global capitalist expansion. The "economy of Palestine" today is constituted by diverging core Arab regions, remnants of the indigenous economy of Palestine, which despite economic attrition or stagnation have resisted by legal, demographic or political means the exclusivist logic of colonial encroachment. If reconnected only in imagination, these regions constitute the Palestine economy – at least five distinct "enclave" economies, scattered from the North to South and East to West of the area under Israeli sovereignty:

A. West Bank 1: Ramallah and beyond - the PA neoliberal model in action;[4]

B. The rest of the West Bank - variants of or exceptions to the core PA economy:

   i. WB2: Hebron, the industrial and commercial powerhouse of the West Bank.

   ii. WB3: Area "C", the strategic depth of the Palestinian economy out of bounds.

   iii. WB4: Nablus and the North, linked to the Arab east and the Galilee.

C. East Jerusalem: annexation, isolation and disintegration;

D. Gaza Strip: degradation, impoverishment and Islamic neoliberalism aborted.

E. The Arab regional economy in Israel.

Each region is on its own path of dependence in relation to the economy of the Israeli metropole, having lost abruptly the historic contiguity that would have kept them together in the dualist scenario. Each is peripheral to the Jewish Israeli centre, despite their continued usefulness for Zionist resource extraction at various levels. Each is peripheral to the regional and global economies, and hostage to the Jewish Israeli economy for external trade, financial and other

Digitized by Birzeit University Library

recent years have witnessed the emergence of more complex relations that have assumed new forms appropriate to the much-changed circumstances among both Palestinian communities. A vigorous interaction, especially in the past five years, has emerged between Arab Israeli consumers and day-shoppers, who undertake cross-border visits from nearby Triangle and Galilee localities to less expensive and more suitably stocked marketplaces in the northern West Bank. Recently, with the growth in tourism interest by Palestinians from Israel, Ramallah and Bethlehem have joined Jericho as favorite spots for weekend visits to the West Bank for leisure and commerce in an exclusively Arab setting. Some of the poorer rural areas in the northern West Bank such as Tubas supply seasonal agricultural labour to Arab villages as far north as the Galilee.

These interactions and the fabric they are weaving constitute developmental assets that need to be carefully considered in the context of the separate growth path of Palestinian peripheral economies. This assumes a broader conceptual framework that takes as its starting point the social and economic unity (past, present and future) between the fragmented and largely marginalized Arab communities of Palestine, which have survived the onslaught of one of the most advanced forms of settler colonialism in a generally hostile policy environment that acts to constrain, if not negate, their very existence.

Political imperatives and correctness may well continue to dictate that the contours of a hypothetical Palestinian economy for an elusive State are delineated by the WBGS. But the realities of the increasingly shattered Arab economy of Palestine and the experience of Palestinian political, social and economic reconnection despite borders, diaspora and differential status, together dictate another story. That alternative narrative concurs that indeed there remains a "Palestinian economy" within the historic territory of Palestine and that two distinct economic models do coexist within that territory. The globalized, industrialized, financialized, technologized "Jewish economy" of the State of Israel dominates the overall Israeli economic/security/colonial envelope, within which an enfeebled "Arab economy" also endures (accounting for less than 12% of the GNP of this Arab-Jewish economic union).[3]

Digitized by Birzeit University Library

a growing regional economic fragmentation that shatters the concept of the "economic viability" of a putative state in part of the WBGS. This begs the need for a new regionalism in Palestinian national economic policy that transcends the conventional economics of state building and seeks to challenge the politics of domination and exclusion practiced by the Israeli state affecting all Palestinians in the area under its sovereignty.

Such a re-orientation of Palestinian development efforts is no less imperative for the survival of Arab regions in Israel, which have also succumbed over sixty years to similar processes of colonization and structural imbalances and gaps in relations with the Israeli national economy. But as the standards of living of Palestinian citizens of Israel have risen (to 5-6 times that of their compatriots in the WBGS), [2] they too have sought more autonomous economic power, if only at the individual level, within their own relation with the (Jewish) Israeli political and economic system in which they are nominally equal actors, but from which they have effectively been excluded for two generations.[3]

Prior to 1948, the enforced, artificial separation along the "Green Line" that delineates today's relations between Palestinians in the Galilee/Triangle areas and in the West Bank simply did not exist. Nablus was a commercial and administrative center for the towns and villages, providing an opening to the Arab hinterland to the east, while Haifa was a magnet for rural labour and a trade gateway to the west. After 1967, though obstacles to movement and exchange between Palestinians in Israel and the WBGS were removed, relations were restricted by the impact of separation after the Nakba. This included a perception among many Palestinians (at least until the 1970-80s) that their compatriots who had remained behind had been "Israelized", thus undermining the idea that they were "an inseparable part of the Palestinian people". Indeed exclusion of the Palestinians in Israel from the Oslo Accords confirmed this separation of fates, and paradoxically it is only since then that some of the historical social and economic relations between Palestinians across the Green Line were reasserted.

Initially this took the form of group shopping trips by Palestinian citizens of Israel to West Bank cities, Gaza and some religious tourism to Jerusalem. While the second intifada and the Separation Barrier interrupted this tentative re-discovery,

Digitized by Birzeit University Library

1. Reconnecting the Palestinian Arab economy

Palestinian economic subjugation to Israeli colonial imperatives has always been the overriding obstacle to building a coherent Palestinian national economy in the West Bank and Gaza Strip (WBGS). While territorial fragmentation, structural weakness, fiscal insolvency and institutional degradation in recent years have become increasingly prominent features of Palestinian economic performance, the significance of such endogenous factors pales in comparison to the impact of Israeli occupation measures, settlement expansion and the range of movement and access impediments. Furthermore, Palestinian financial, fiscal and commercial dependence on the Israeli economy for access to the rest of the world, and the common interests that bind segments of Palestinian industrial, real estate and commercial capital to Israeli and global partners help to cement the current configuration of Israeli-Palestinian economic relations that has prevailed since the adoption of in 1994 Paris Protocol.

This prolonged macro-dependency and policy subjugation of the WBGS economy to that of the colonial power, and the increasing divergence of the growth of its different regions according to their differential status of relation with the Israeli economy, have created a centre-periphery syndrome that renders impossible Palestinian economic independence at the macro or micro levels.[1] Instead we continue to witness sustained colonial "Israelization" of the Palestinian economy, land and space, if not society and the political system. Palestinians in a variety of contexts are obliged to accommodate and adapt to Israeli economic, security and political imperatives, entailing not only forced subjugation but also cooptation and incorporation of segments of Palestinian society as part of the colonial regime of control.

Certainly there have been spurts of Palestinian community initiatives to boost productive economic self-reliance as far back as the first intifada, and since then occasional policy threats by Palestinian Authority (PA) officials to separate from the Israeli economy. But these have been neither coherent enough, nor seriously pursued such as to amount to alternative strategies to the continued marriage with Israeli markets, intermediaries and economic trajectory. As the entrenchment of Israeli settlement in the WBGS continues, territorial cantonization has meant

Digitized by Birzeit University Library

The past few years have witnessed a surge in economic transactions between Palestinians in the West Bank and inside Israel that goes beyond the anecdotal significance of these relations hitherto. This report constitutes an initial examination of the form, scale and significance of these growing relations with a focus on the underlying dynamics in key cities of the northern West Bank. The investigation draws on available published data and access to unpublished field survey data on the subject, as well as structured field interviewing and visits. While a comprehensive study of the economic impact and function of these exchanges is not yet possible owing to data and resource limitations, this report aims to highlight the most promising avenues for further research and policy action by local and national authorities.

The first section places the issues within the broader context of the fragmentation of Palestinian regional economies under settler colonialism and the increasingly complex relations between those regions. The second section elaborates on the different forms and channels of exchange between Palestinians inside Israel and the West Bank and their evolution over time. This is followed in section three by a presentation of the available aggregate data estimates and indictors of the scale and value of these transactions from various sources. In section four, the policy and institutional environment in which these transactions take place is examined, while the fifth section reports on the significance and implications of these exchanges for three cities in the North Bank surveyed as part of this research. The concluding section suggests a number of recommendations based on field consultations to ameliorate and further deepen this Palestinian-Palestinian trade in the immediate and longer terms.

Digitized by Birzeit University Library

Contents:

1. Reconnecting the Palestinian Arab economy 6

2. Reconstituting economic fabric- main channels of emerging economic relations 10

3. Estimates of aggregate exchanges and underlying consumer motivations 15

4. Policy environment and institutional framework 19

5. Poles of exchange: profiles of Jenin, Nablus, Tubas and Qalqilya 22

a) Jenin 22

b) Nablus 24

c) Tubas 25

d) Qalqilya 27

e) Three cities' common experience with trade with Palestinians from Israel 29

6. The imperative of reconstitution of economic links: fostering economic relations and entrenching common interests 32

7. Endnotes 36

Digitized by Birzeit University Library

Centre for Development Studies

Birzeit University

The Centre for Development Studies (CDS) was established in 1997 as a research programme specializing in development studies. Having lived under occupation since 1967, Palestinian society's right to development remains severely restricted. The CDS therefore aims to deepen and engage development concepts through theoretical and conceptual frameworks that explore and conextualise Palestinian development within the occupation reality. This includes studying the interactions between the economic, social and political determinants of development as well as the structures of power and dominance which preclude sustainable development. In addition, the CDS seeks to provide an institutional framework within which all development-related issues can be considered, researched and discussed, with a view to providing practical guidance and assistance for relevant decision makers.

The CDS reinforces theory with practice through its various academic research and community-oriented activities. These include seminars, workshops, survey research, evaluation studies and needs assessments. The Centre coordinates a number of academic research projects in the area of development with local and international institutions. It is also involved in community-based projects that seek to empower marginalized groups and integrate them in the development process. The Center's activities are supervised by a committee of academic and administrative staff members from Birzeit University, who provide it with both technical and academic support. Over the years, the CDS has built an extensive network of relations with grassroots organizations, the Non-governmental sector, international organizations and the government. The Centre has also executed projects in neighboring countries, particularly in relation to Palestinians in the Diaspora. The CDS has been supported in its activities through funding from numerous local and international donors.

Digitized by Birzeit University Library

All rights reserved. Copyright © The Centre for Development Studies – Birzeit University, 2014.

ISBN: 798-9950-334-25-0

Tel: +972 02 2982021

Fax: +972 02 2982160

Telfax Gaza: +972 08 2838884

Email: cds@birzeit.edu

Hptt://home.birzeit.edu

P.O.BOX 14 Birzeit Palestine

With the support of ROSA Luxemburg Foundation

ROSA LUXEMBURG STIFTUNG
REGIONAL OFFICE PALESTINE

Digitized by Birzeit University Library

جامعة بيرزيت
BIRZEIT UNIVERSITY

Strengthening trade and economic interaction between Palestinians in the West Bank and inside Israel: an Arab "north-north" alternative to Israelization

Raja Khalidi with Qossay Alsattari

2014

Digitized by Birzeit University Library

BZU Main Library
129040

Digitized by Birzeit University Library

جامعة بيرزيت
BIRZEIT UNIVERSITY

مركز دراسات التنمية
Center for Development Studies

Strengthening trade and economic interaction between Palestinians in the West Bank and inside Israel: an Arab "north-north" alternative to Israelization

Raja Khalidi with Qossay Alsattari

2014

Digitized by Birzeit University Library